جامعة الأزهر
كلية اللغة العربية بإيتاي البارود
المجلة العلمية

ردود الخطيب الإسكافي على النحويين في كتابه "المجالس"

إعداد

د. هشام عبد المعطي عبد الغني النادي البلتاجي
مدرس اللغويات بكلية اللغة العربية بالمنصورة

(العدد الخامس والثلاثون)
(الإصدار الثاني .. أكتوبر)
(١٤٤٤هـ - ٢٠٢٢م)

علمية - محكمة - نصف سنوية
الترقيم الدولي: ISSN 2535-177X

ردود الخطيب الإسكافي على النحويين في كتابه "المجالس"

هشام عبد المعطي عبد الغني النادي البلتاجي

قسم اللغويات، كلية اللغة العربية بالمنصورة، جامعة الأزهر، جمهورية مصر العربية

البريد الالكتروني: heshamabdelmoati@azhar.edu.eg

ملخص:

تناول البحث ردود الخطيب الإسكافي على النحويين في كتابه "المجالس"، سواء أكانوا بصريين أم كوفيين، وأظهر البحث عناية الخطيب بآراء سيبويه عناية فائقة، فلم يذكر له رأيًا إلا انتصر له، ولم يرجح قول بصري خالفه إلا نادرا، وبدت القيمة العلمية لكتاب "المجالس"؛ بما حواه من آراء انفرد بها الإسكافي، وبما تضمنه من حجج وأدلة انفرد بذكرها أيضًا،وقد أظهر البحث أن ردود الإسكافي لم تكن موجهة إلى نحوي واحد فقط، بل تعدد النحاة الذين ردَّ عليهم، وربما تكرر رده أكثر من مرة على نحو معين في أكثر من مسألة. أما عن منهج البحث فقد اعتمدت المنهج الوصفي في عرض ردوده على النحويين، ثم التحليلي، والنقدي، والتاريخي؛ حيث تعاونت كل تلك المناهج وفاء بحق البحث،أما أسباب اختيار الموضوع:

فما حواه كتاب "المجالس" من آراء نحوية وصرفية نادرة للخطيب الإسكافي، لم يذكرها أحد فيما وقفت عليه من مصادر، وانفراده بذكر بعض الحجج والأدلة لبعض النحويين لم تؤثر عمن تقدمه، كذلك ما تضمنته ردوده من بسط الحجج والأدلة، وتوقع ما يمكن للخصم أن يعترض به، ومناقشة المسائل بطريقة بارعة، تدل على شخصية نحوية فريدة، وتعدُّد النحاة الذين ردَّ عليهم الإسكافي من بصريين وكوفيين.

الكلمات المفتاحية: ردود، الإسكافي، النحويين، كتاب المجالس، سيبويه.

The responses of the cobbler to the grammarians in his book "Al Majalis"

Hisham Abdel Muti Abdel Ghani Alnady Al beltagy
Department of Linguistics, Faculty of Arabic Language in Mansoura, Al-Azhar University, Arab Republic of Egypt
E-mail: heshamabdelmoati@azhar.edu.eg

Abstract:
The research dealt with the responses of the cobbler to the grammarians in his book "Al Majalis", whether they were visual or kufic. for the book "The Councils"; With what it contained of opinions that were unique to the cobbler, and the arguments and evidence it contained, he also mentioned them alone, and the research showed that the cobbler's responses were not directed to one grammar only, but rather the multiplicity of grammarians who responded to them, and his response may be repeated more than once in a certain way in more than Issue. As for the research method, it adopted the descriptive approach in presenting its responses to grammarians, then analytical, critical, and historical; All of these curricula cooperated in fulfillment of the right to research. As for the reasons for choosing the topic:
What was contained in the book "Al Majalis" of rare grammatical and morphological opinions of the cobbler, no one mentioned them in the sources I found, and its only mentioning some of the arguments and evidence for some grammarians did not affect those who presented it, as well as what was included in his responses of the extension of arguments and evidence, and the expectation of what the opponent could object By, and discussing issues in a clever way, indicating a unique grammatical personality, and the multiplicity of grammarians who responded to them by the cobbler of the visual and Kufi.

Keywords: Responses, Cobbler, Grammarians, Book councils, Sibawayh.

المقدمة

الحمد لله وكفى، والصلاة والسلام على سيدنا محمد المصطفى، وآله وأصحابه ومن اقتفى، وبعد

فمن النحاة الذين أسهموا في التراث النحوي الزاخر الخطيبُ الإسكافي، فقد كان شغوفًا بفنِّ النحو العربي، ولعل من شواهد ذلك الشغف كتابه المجالس الذي حوى دُرَرًا من ذلك الفن.

وللمجالس نمطٌ من أنماط التأليف ذو طبيعة خاصة، ومن مظاهر خصوصية ذلك النمط التأليفي تنوُّعُ معارفه إلى الحدِّ الذي يجعل تلك المجالس دوحةً مورقةً بصنوف الثمر، وقد أتت ثمار النحو اليانعة في الكتاب متضمنةً كثيرا من الردود والأدلة النحوية التي تعكس تمكُّن الرجل في ذلك الفن. وقد ارتأيت أن أتناول الردود النحوية للإسكافي في هذا الكتاب، فكان البحث بعنوان: "ردود الخطيب الإسكافي على النحويين في كتابه المجالس".

أسباب اختيار الموضوع:

- ما حواه كتاب "المجالس" من آراء نحوية وصرفية نادرة للخطيب الإسكافي، لم يذكرها أحد فيما وقفت عليه من مصادر.
- انفراده بذكر بعض الحجج والأدلة لبعض النحويين لم تؤثر عمن تقدَّمَه.
- ما تضمنته ردوده من بسط الحجج والأدلة، وتوقُّع ما يمكن للخصم أن يعترض به، ومناقشة المسائل بطريقة بارعة، تدل على شخصية نحوية فريدة.
- تعدُّد النحاة الذين ردَّ عليهم الإسكافي من بصريين وكوفيين.

الدراسات السابقة: لم يتناول أحد –فيما أعلم– ردود الإسكافي على النحويين سواء في كتابه المجالس أو في غيره، لكن هناك بعض الدراسات حول كتاب المجالس، منها:

– منهج الخطيب الإسكافي في كتابه المجالس، د. فاطمة محمد سليمان العليمات، بحث منشور بمجلة المنارة للبحوث والدراسات، المجلد (١٦)، العدد (٥)، ٢٠١٠م. تناولت فيه الباحثة منهج الخطيب في التفسير ثم في الحديث ثم في

النحو ثم في الشعر ثم في الأمثال ثم في ضوال الحكم، وذلك من خلال كتابه المجالس، وكان الحديث عن منهجه في النحو في خمس صفحات ونصف فقط.

– كتاب المجالس لأبي عبد الله بن الخطيب المتوفى (٤٢٠هـ) دراسة لغوية، رسالة ماجستير، صابرين علي حسين تايه، كلية الآداب، جامعة بغداد، ٢٠١٨م. وعُنيت الباحثة بالآراء اللغوية، والجانب الدلالي في الكتاب.

وقد جاء البحث في مقدمة وتمهيد ثم مبحثين فخاتمة.

أما المقدمة فاشتملت على أهمية الموضوع، وأسباب اختياري له، والمنهج المتبع، وخطة البحث، والدراسات السابقة حول هذا الموضوع.

وجاء التمهيد حول الخطيب الإسكافي وكتابه المجالس، تحدثت فيه عن اسمه، ونسبه، وشهادة العلماء له، وآثاره، ووفاته، ثم اتجاهه النحوي، ثم تناولت القيمة العلمية لكتاب المجالس، ومنهج الإسكافي في ردوده على النحويين.

المبحث الأول: ردوده على البصريين، ذكرت فيه رده على أئمة البصريين مرتبين على حسب الوفاة على النحو الآتي:

١- رده على الخليل وسيبويه
٢- رده على يونس
٣- رده على الأخفش
٤- ردوده على المازني
٥- رده على المبرد
٦- ردوده على الزجاج
٧- رده على ابن السراج
٨- رده على قوم لم يسمّهم

المبحث الثاني: ردوده على الكوفيين، وذلك في ست مسائل، هي:

المسألة الأولى: ناصب (خيرًا) في قوله تعالى: ﴿انتَهُواْ خَيْرًا لَّكُمْ﴾[1]

المسألة الثانية: حذف حرف النداء مع اسم الإشارة

المسألة الثالثة: نداء النكرة غير المقصودة

المسألة الرابعة: علة فتح لام الاستغاثة

المسألة الخامسة: نُدبة (اثنيْ عَشَر) مسمّى به

المسألة السادسة: ترخيم الأسماء الثلاثية المتحركة العين

أما الخاتمة فحوت أبرز ما توصل إليه البحث من نتائج، وقد قفوتها بثبت المصادر والمراجع التي اعتمد عليها البحث.

أما عن منهج البحث فقد اعتمدت المنهج الوصفي في عرض ردوده على النحويين، ثم التحليلي، والنقدي، والتاريخي؛ حيث تعاونت كل تلك المناهج وفاء بحق البحث.

وقد بدأت المسألة التي جاء فيها ردُّ الإسكافي على النحويين بتمهيد موجز بعد وضع عنوان مناسب لها، ثم أذكر ما حكاه الإسكافي في المسألة ورده على النحويين فيها، ثم أشرع في تحليل ونقد ما ذكره الإسكافي من خلال التحقق من عزوه الأقوال إلى أصحابها، وهل انفرد الإسكافي بهذا العزو أو سبقه غيره من العلماء؟ وكذلك الحجج التي نسبها للنحويين، ثم ردوده عليهم، وهل ما أورده الإسكافي من ردود على النحويين مما انفرد به أو من كلام من سبقه؟ وإذا كان في المسألة آراء لم يشر إليها أذكرها، مع ترجيح الرأي المختار بعد ذلك.

هذا، وأسأل الله التوفيق والسداد، والهداية والرشاد.

(١) سورة النساء، من الآية ١٧١.

التمهيد: الخطيب الإسكافي وكتابه المجالس:

إنَّ الناظر في كتب التراجم والتاريخ لا يكاد يظفر بترجمة وافية عن حياة ذلكم العَلَم، فلم يصلنا إلا النذر اليسير عنه، ومن أول من تناوله بالترجمة الموجزة معاصره أبو منصور الثعالبي (ت ٤٢٩هـ)، حيث كانا صديقين يتقارضان الشعر[١]، ثم جاء ياقوت الحموي فذكر شيئا يسيرا عن حياته، وقد اعتمد جُلُّ من جاء بعد ياقوت – قديما وحديثا– على ما ذكره .

اسمه ونسبه وشهادة العلماء له :

هو[٢] محمد بن عبد الله، أبو عبد الله، المعروف بالخطيب الإسكافي، الأديب اللغوي، صاحب التصانيف الحسنة، كان من أهل أصبهان وخطيبا بالريّ. وكان إسكافا، وحُبب إليه العلم، فأخذ عن مشيخة وقته في بلده، وصار من الأعلام المشهورين.

وكان معاصرا للصاحب بن عباد ومن أصحابه. وولي الخطابة بالري، فعُرف بالخطيب. شهد له الصاحب بن عباد أنه أحد ثلاثة فازوا بالعلم من أهل أصبهان، حيث قال: فاز بالعلم من أهل أصبهان ثلاثة: حائك وحلاج وإسكاف، فالحائك أبو علي المرزوقي، والحلاج أبو منصور بن ماشدة، والإسكاف أبو عبد الله الخطيب.

ويعدُّ الخطيب الإسكافي أول من وجَّه الآيات المتشابهة في كتاب الله توجيهًا دقيقًا، وذلك في كتابه "درة التنزيل وغرة التأويل".

---

(١) ينظر: مقدمة محقق مبادئ اللغة مع شرح أبياته ص ١١.

(٢) تنظر ترجمته في: معجم الأدباء (٢٥٤٩/٦)، والدر الثمين في أسماء المصنفين ص ٢٢٥،٢٢٦، والوافي بالوفيات (٢٧١/٣)، وبغية الوعاة (١٤٩/١)، وكشف الظنون (٦٩١/١)،(١٤٤٣/٢، ١٥٥٥، ١٥٧٩، ١٩٧٣)، والأعلام (٢٢٧/٦)، وهدية العارفين (٦٤/٢)، ومعجم المؤلفين (٢١١/١٠).

آثاره: وصفه علماء التراجم بصاحب التصانيف الحسنة والكتب النافعة؛ إذ له الكثير من المؤلفات في اللغة وفي الأدب والنحو والتفسير، وفي السياسة والحكم، وغيرها، تشهد بسعة اطلاعه، واتساع دائرة بحثه، وهي: أولا: المطبوع منها

- خلق الإنسان، حققه خضر عواد العكل، نشر دار عمار الأردن، سنة ١٤١١هـ -١٩٩١م، وذكر د. غانم قدوري الحمد[١] أنَّ الأستاذ كامل سعيد حققه ونشره في مجلة زانكو، جامعة صلاح الدين، المجلد (٨)، العدد (١)، ص ٢٣٩-٣١٩، ولم أقف عليه.
- درة التنزيل وغرة التأويل في بيان الآيات المتشابهات في كتاب الله العزيز. طُبع عدة طبعات، منها طبعة دار الآفاق الجديدة بيروت، ثم حققه د. محمد مصطفى آيدين، رسالة دكتوراه في كلية الدعوة وأصول الدين بمكة المكرمة، ونشره معهد البحوث العلمية بجامعة أم القرى، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.
- لطف التدبير في سياسات الملوك، أو حيل الملوك. حققه أحمد عبد الباقي، نشر مكتبة المثنى ببغداد والخانجي بالقاهرة ١٩٦٤م.
- مبادئ اللغة مع شرح أبياته، طبع بمطبعة السعادة بالقاهرة ١٣٢٥هـ، ثم حققه د. عبد المجيد دياب، دار الفضيلة بالقاهرة، وقد حقق د. يحيى القاسم العبابنة كتاب شرح أبيات مبادئ اللغة مستقلا، ونشرته جامعة مؤتة ١٩٩٢م.
- المجالس، حققه د. غانم قدوري الحمد ، نشر دار عمار بالأردن ١٤٢٢هـ-٢٠٠٢م.
- مختصر كتاب العين، حققه د. هادي حسن حمودي، نشر وزارة التراث القومي والثقافة العمانية ١٤١٩هـ. وقد ذكره علماء التراجم باسم "غلط كتاب العين"،

(١) ينظر: كتاب المجالس ص١٢ حاشية رقم ١١.

وذهب د. هادي محقق الكتاب إلى وهَم أصحاب التراجم، وصحح أنه مختصر العين لا غلط العين.

- تخريج مائتي وجه من المعاني في كلمة واحدة من بيت واحد، استخرجها الخطيب من قصيدة للمرقش الأكبر، حققه د. عبد الرحمن بن ناصر بن عبد الرحمن، مجلة الدراسات العربية، كلية دار العلوم، جامعة المنيا.

ثانيًا: المفقودة

- جامع التفسير، ذكره في كتابه "درة التنزيل" عند الحديث عن سورة "الكافرون"[(١)].
- شرح شواهد كتاب سيبويه[(٢)].
- شرح حماسة أبي تمام، أو شرح الحماسة الطائية[(٣)].
- الغرة، يتضمن شيئا من أغلاط الأدباء[(٤)].
- نقد الشعر[(٥)].
- معاني القرآن، ذكره في كتابه "المجالس"[(٦)].

وفاته: توفي الخطيب الإسكافي سنة أربعمائة وعشرين، أو إحدى وعشرين.

(١) ينظر: درة التنزيل وغرة التأويل ١٣٧٠.

(٢) ينظر: معجم الأدباء (٢٥٤٩/٦)، والدر الثمين في أسماء المصنفين ص ٢٢٦، والوافي بالوفيات (٢٧١/٣)، وبغية الوعاة (١٥٠/١)، ومعجم المؤلفين (٢١١/١٠).

(٣) ينظر: كشف الظنون (٦٩١/١)، وهدية العارفين (٦٤/٢).

(٤) ينظر: معجم الأدباء (٢٥٤٩/٦)، والدر الثمين ص٢٢٦، والوافي بالوفيات (٢٧١/٣)، وبغية الوعاة (١٥٠/١)، والأعلام (٢٢٧/٦).

(٥) ينظر: كشف الظنون (١٩٧٣/٢)، ومصادر الحاشية السالفة.

(٦) ينظر: كتاب المجالس ١٢٤.

اتجاهه النحوي:

من خلال دراستي ردود الخطيب الإسكافي على النحويين تبين أنه كان من المتمسكين بالمذهب البصري، وكان غالبًا ما يقضي للبصريين بأنَّ الحق معهم، فهو يتجه نحو المذهب البصري، ويؤكد ذلك ما يأتي:

أولًا: أنه كان يصرح بانتمائه للمدرسة البصرية، وينص على أنه من البصريين، ويعبر عن ذلك بقوله: (أصحابنا)[١]، وكذلك التعبير بقوله: (عندنا)[٢].

ثانيًا: انتصار الخطيب لكثير من آراء البصريين، واحتجاجه لمعظم أقوالهم، ورده آراء الكوفيين وتخريجاتهم، فلم يرجح قولهم في مسألة من المسائل التي ورد فيها البصريون والكوفيون[٣]، ولم يصحح رأيًا من آراء أئمتهم، بل كان يصف آراءهم بالضعف، من ذلك وصفه قول الفراء في علة فتح لام الاستغاثة، في نحو: يا لَبكرٍ: إنَّ اللام فُتحت؛ لأنها تُجعل مع (يا) كالشيء الواحد، بأنه "ضعيفٌ جدًّا لا يصح"[٤].

ثالثًا: عنايته بآراء سيبويه عناية فائقة، فلم يذكر لسيبويه رأيًا إلا انتصر له ونافح عنه، ولم يرجح قول بصري خالف سيبويه إلا نادرا[٥].

ومع انتصار الخطيب لجُلِّ آراء سيبويه، واحتفائه بأقواله، لم يجد ما يمنعه من مخالفته متى ظهر له ضعف حجته، وكان ذلك في مسألة واحدة، وهي جواز ندبة الصفة، فقد انتصر لقول يونس بجواز إلحاق ألف الندبة الصفة، نحو: وازيدُ

(١) ينظر: كتاب المجالس ١١٦.

(٢) ينظر: درة التنزيل ٤٧٩.

(٣) ينظر على سبيل المثال: كتاب المجالس ١٧٣،١٧٤، ٢٩٠،٢٩١، ٣٠٧،٣٠٨، ٣٤٧،٣٤٨.

(٤) السابق ٣٧٣.

(٥) ينظر: كتاب المجالس ٩٢، ١١٥،١١٦، ١٥٢،١٥٣، ٢٥٢، ٢٩٨،٢٩٩.

الكريماهْ، وأبطل مذهب الخليل وسيبويه في اقتصار إلحاقها للموصوف أي الاسم المندوب فيقال: وازيداه الكريم، ومنع إلحاقها الصفة[١].

القيمة العلمية لكتاب المجالس :

مما لا شك فيه أنَّ لكتب المجالس ما يميزها عن غيرها من صنوف التآليف، وضروب التصانيف، وهذا ما أعطى للكتاب الذي ندور في فلكه أهمية بالغة. ويعد كتاب المجالس موسوعة علمية مترامية الأطراف، متنوعة الألوان المعرفية، فهو بمثابة خمسة كتبٍ في كتاب واحدٍ، في التفسير، والحديث، والنحو، والشعر، والأمثال، حيث ضم خمسة وثلاثين مجلسًا، كل مجلس منها يعالج خمس قضايا، هي:

أ- تفسير آية، مما اشتبه فهمه على بعض الناس.

ب-شرح حديث، مما أشكل فهمه أيضًا.

جـ- بيان مسألة نحوية.

د- توضيح بيت شعري من أبيات المعاني.

هـ- كشف مناسبة (مَثَّل)، وبيان معناه.

وقد أضاف الخطيب إلى المجالس الخمسة الأخيرة فقرة سادسة، جعلها بعنوان: (ألفاظ من ضوالّ الحكم)، أورد فيها آيات قرآنية، وأحاديث نبوية شريفة، وأشعارًا، وأمثالًا، وأقوالًا شتى[٢]، تدعو إلى الزهد في الدنيا، وتحث على التفكر في أمر الآخرة. وقد امتزج كل ذلك واختلط، حتى أثمر لنا تلك الموسوعة الدانية القطوف، المنوعة الصنوف.

(١) ينظر: كتاب المجالس ٣٣٧،٣٣٨.

(٢) أفدته من مقدمة محقق كتاب المجالس ص ١٧.

وبتأمل ردود الخطيب الإسكافي وآرائه النحوية التي ضمنها كتابه "المجالس" نجد أنه قد انفرد عن غيره من النحاة ببعض الآراء النحوية والصرفية، كما أنه ضم أدلة وحُججا نحوية لبعض العلماء انفرد بذكرها أيضًا.

منهج الإسكافي في ردوده على النحويين:

لم يسر الخطيب الإسكافي على سنن واحد في ردوده على النحويين، بل تباينت طريقته في ردوده، فتارة يحكي مخالفة أحد النحويين للجمهور أو لسيبويه، ثم يذكر حجة الجمهور أو سيبويه، وبعدها يعرض حجة المخالف، ثم ينتصر لرأي الجمهور أو لسيبويه، مؤيدًا قوله بالحجة العقلية والعلة النحوية، ثم يتوقع اعتراضًا ويجيب عنه. وإذا كان للمخالف أكثر من حجة أو دليل، فإنَّ الإسكافي لا يذكرها جملة واحدة، بل يعرض الحجة ويردها ويضعفها، ثم يتبعها بالحجة الأخرى وهكذا. وكذلك إذا كان الخلاف في المسألة بين البصريين والكوفيين، حيث يذكر قول البصريين أولا، ثم يتبعه برأي الكوفيين أو أحد علمائهم، ثم حجة البصريين، ثم حجة الكوفيين، ثم تضعيف قول الكوفيين، وتفنيد حججهم.

وقد يرد بعض أجوبة العلماء مبينًا فسادها بذكر أمثلة أخرى تتعارض معها، ثم يذكر الجواب الصحيح الذي ارتآه في المسألة، وهو مع ذلك أيضًا يسير على نهجه في توقع ما يمكن أن يُعترض به ويرد عليه [١].

وعباراته في ردوده تارة تكون بألفاظ صريحة اعتمدها في التضعيف والرد، مثل:

- الفساد: وصف به رأي السيرافي في توجيه نصب المنادى إذا تكرر في حال الإضافة نحو: يا تيمَ تيمَ عديٍّ[٢].

(١) ينظر: كتاب المجالس ١١٥-١١٧، ومسألة تفسير قول سيبويه: "وإنْ شئتَ رفعتَ بما نصبتَ".

(٢) ينظر: كتاب المجالس ٣٠٠، ومسألة: توجيه نصب المنادى المضاف المكرر.

- والضعف: كرده على ابن السراج في أنَّ المنادى المفرد العَلم، نحو: يا زيدُ، باقٍ على تعريفه بالعلمية كما كان قبل النداء(١).
- وعدم الصحة: نحو قوله: "ولا يصح واحدٌ من الجوابين.." (٢).
- والبطلان: نحو قوله: "والأصل الذي ذهب إليه الكوفيون في ذلك باطلٌ عند البصريين"(٣)، وقوله: "ومما يُبطلُ به هذا القولُ ويُنصرُ مذهبُ يونس..." (٤).

وتارة أخرى تقتصر عبارته على تصحيح رأي بما يفهم منه تضعيف الرأي الآخر، كرده على الكوفيين في قولهم: واثْنَيْ عَشَراهْ عند ندبة رجلٍ اسمه "اثنا عشر"، وذلك بتصحيحه قول سيبويه: واثنا عشراهْ؛ مستدلًّا بأنه لا يجوز إضافة اثنيْ عشَر، كما يجوز إضافة خمسةَ عَشَر؛ لأنها بمنزلة قولهم: اثنان وعشَرٌ كالنون، ولا تصح الإضافة مع نون التثنية(٥). ففهم من ذلك تخطئته قول الكوفيين.

وقد يكون رده على بعض النحويين من كلام من سبقه من العلماء، بيد أنه لا يصرح بذلك ، كرده على الزجاج فيما ذهب إليه من أنَّ التنوين في نحو: جوارٍ وغواشٍ، ليس هو أمارة للصرف، وإنما هو عوض عن الخلل الذي دخل على الحرف بحذف الحركتين منه الضمِّ والكسرِ. فقد ضعفه الخطيب؛ محتجًّا بأنَّ سقوط الحركات من الحروف المعتلة لا يقتضي بدلًا منها، ولو وجب ذلك لوجب في مثل يغزو ويدعُو. وقد سبقه إلى هذا الرد الفارسي وابن جني(٦).

(١) ينظر: كتاب المجالس ٢٦٢، ومسألة: تعريف المنادى المفرد العَلم.
(٢) ينظر: كتاب المجالس ١١٦، ومسألة تفسير قول سيبويه: "وإنْ شئتَ رفعتَ بما نصبتَ".
(٣) ينظر: كتاب المجالس ٣٢١، ومسألة: نداء النكرة غير المقصودة.
(٤) ينظر: كتاب المجالس ٣٣٧، ومسألة: إلحاق ألف الندبة صفة الموصوف.
(٥) ينظر: كتاب المجالس ٣٤٨ بتصرف، ومسألة: ندبة اثني عشر مسمّى به.
(٦) ينظر: كتاب المجالس ٦٢، ومسألة: حقيقة التنوين في (جوارٍ) و(غواش).

ولم تكن ردود الخطيب موجهة إلى نحوي واحد فقط، بل تعدد النحاة الذين ردَّ عليهم، وربما تكرر رده غير مرة على نحوي معين في أكثر من مسألة، كالمازني والزجاج، فقد ردَّ على الأول في أربع مسائل، وعلى الثاني في مسألتين.

والذين ردَّ عليهم الخطيب الإسكافي هم: الخليل، ويونس، وسيبويه، والأخفش، والجرمي، والمازني، والمبرد، والزجاج، وابن السراج من البصريين، والكسائي، والفراء من الكوفيين، كما ردَّ على ابن كيسان والسيرافي.

وقد يرد على نحويين دون أن يصرح بذكر أسمائهم، نحو قوله: "قال سيبويه في تصغير (إبراهيم)، و(إسماعيل): (بُرَيْهيم)، و(سُمَيعيل)، وغلَّطه في ذلك غيرُه من النحويين"[(١)] ثم ردَّ عليهم دون أن يصرح بهم.

وقد اعتمد الخطيب في ردوده على الأصول النحوية من سماع(٢)، وقياس(٣)، وإجماع(٤)، كما أكثر من الاحتجاج العقلي والعلل النحوية(٥).

(١) كتاب المجالس ٩٢، ومسألة: تصغير (إبراهيم) و(إسماعيل).

(٢) ينظر على سبيل المثال: كتاب المجالس ص ٦١، ومسألة: حقيقة التنوين في (جوارٍ) و(غواش).

(٣) ينظر – مثلا–: كتاب المجالس ص ٤٠، ومسألة: حقيقة الألف في الاسم المقصور المنوَّن عند الوقف.

(٤) ينظر على سبيل المثال: كتاب المجالس ص ٨٢، ومسألة: تصغير المصدر الذي على وزن (انفعال).

(٥) ينظر على سبيل المثال: كتاب المجالس ص ١٢٥، ١٧٤، ومسألتي: العامل في المفعول معه، وناصب (خيرًا) في قوله تعالى: (انتَهُواْ خَيْرًا لَّكُمْ).

المبحث الأول: ردوده على البصريين

ردَّ الخطيب الإسكافي على كثير من أئمة البصريين، منهم من كان ردُّه عليه في مسألة واحدة، ومنهم من ردَّ عليه في أكثر من مسألة، وذلك على النحو الآتي:

١- رده على الخليل وسيبويه

مسألة: إلحاق ألف النُّدبة صفة المندوب

اختلف النحويون فيما إذا كان المندوب موصوفًا نحو: زيد الكريمُ، هل تلحق علامة الندبة الموصوف أي الاسمَ المندوب فقط فيقال: وازيداهُ الكريم، أو تلحق الصفة فيقال: وازيدُ الكريماه؟ وقد حكى الخطيب الإسكافي هذا الخلاف، فذكر أنَّ يونس أجاز إلحاق ألف الندبة الصفة، فيقول: وازيدُ الكريماهْ، ومنعه الخليل وسيبويه.

ثم بين حجة كل فريق، فقال: "وحجةُ يونس أنَّ الصفة من تمام الموصوف، فهي مختلطةٌ به، وهي معه كالشيء الواحد، وأمارةُ النُّدبة تلحق آخرًا، وآخرُ الاسم الكامل آخرُ الصفة، فلذلك جاز إلحاق هذه العلامة آخرها. ومن حجة الخليل وسيبويه أنَّ الندبة تلحق المنادى، والصفة ليست بمناداةٍ، وإنما المنادى الاسمُ وحده، بدلالة أنَّ الصفة خارجةٌ عن حُكم المنادى، فتكون معربة، والمنادى مبنيٌّ، نحو: يا زيدُ العاقلُ، وتكون منصوبةً والمنادى لا يصح نصبُ لفظه، كقولك: يا زيدُ العاقلَ، فلما لم تدخل الصفةُ في حكم المنادى لم يجز أن تكون العلامة التي تختصُّ بالاسم المنادى ملحقةً بصفته التي حكمها خلافُ حُكمه"(١).

وقد انتصر الخطيب ليونس وأبطل مذهب الخليل وسيبويه؛ حملًا على جواز إلحاق علامة الندبة المضافَ إليه، نحو: وا أميرَ المؤمنيناهْ، والصفة أشد اختلاطًا واتحادًا بالموصوف من المضاف إليه بالمضاف، إذ إنهما اسمان يرجعان إلى ذات واحدة، وليس كذلك المضاف والمضاف إليه، فالأمير غير المؤمنين، كما أنَّ

(١) كتاب المجالس ٣٣٧.

الصفة تتبع الموصوف في الإعراب، وليس كذلك المضاف إليه، فإذا جاز فيما هو أبعدُ كان فيما هو أقربُ أجوزَ.

ثم حكى الخطيب إلزام الخليلِ وسيبويه يونسَ أن يجوِّز: وازيدُ أنتَ الفارسُ البَطَلاهْ، واستبعده؛ لأنَّ يونس إنما جوَّز في هذا الوصف ما جاز في الموصوف؛ لأنَّ الاسمين لمعنًى، ولفظُهما على حدٍّ واحدٍ في الإعراب، والعامل فيهما واحدٌ، والذي ألزماه ليس بوصفٍ، وإنما هو خبرٌ بعد ذكر المنادى عن بعض أحواله، فلا هو في المعنى وصفٌ، ولا في اللفظ للأول تابعٌ[1].

تحليلٌ ونقدٌ:

أولا: ما عزاه الخطيب إلى الخليل وسيبويه هو مذهبهما[2]، وتابعهما المبرد[3]، ونُسب إلى البصريين دون تقييد[4]، كما نُسب إلى جمهورهم[5]. وهو قول كثير من النحويين[6].

ثانيًا: ما نسبه الخطيب لِيُونُس هو المنقول عنه[7]، ونسبه السيرافي وغيره إلى عامة الكوفيين[1]، كما عُزي إلى الفراء وإلى بعض الكوفيين[2]، ونُقل عن ابن كيسان، واختاره ابن مالك[3].

---

(١) ينظر: كتاب المجالس ٣٣٨،٣٣٧ بتصرف.

(٢) ينظر: الكتاب (٢/٢٢٥،٢٢٦).

(٣) ينظر: المقتضب (٤/٢٦٨،٢٧٥).

(٤) ينظر: الإنصاف (١/٣٠٠)، والمساعد (٢/٥٣٧).

(٥) ينظر: الهمع (٢/٦٧).

(٦) ينظر: الإنصاف (١/٣٠٠،٣٠١)، وشرح الجمل لابن خروف (٢/٧٨٢)، واللباب (١/٣٤٣)، وشرح المفصل لابن يعيش (٢/١٤)، وشرح الجمل لابن عصفور (٢/١٢٩)، والارتشاف (٥/٢٢١٦).

(٧) ينظر: الكتاب (٢/٢٢٦)، والمقتضب (٤/٢٧٥)، والأصول (١/٣٥٨)، وشرح السيرافي (٨/٢٦) ط دار الكتب والوثائق القومية، والتبصرة والتذكرة (١/٣٦٥).

ثالثًا: ما حكاه الخطيب من إلزام الخليل وسيبويه يونس بإلحاق علامة الندبة الخبر، ذكر المبرد وغيره أن يونس يجيزه[٤]، وفيه نظر؛ لأنَّ مذهب يونس هو تجويز إلحاق علامة الندبة صفة الاسم فقط، وهذا من إلزام الخليل لا من كلام سيبويه.

والراجح قول يونس؛ إذ قد سُمع من عربي فصيح ضاع منه جُمجُمتان –أي قَدحان– فندبهما بقوله: (واجُمجُمَتَيَّ الشَّامِيَّتَيْناه)[٥] فألقى علامة الندبة على الصفة، وللحمل على المضاف والمضاف إليه؛ لأن الصفة هي الموصوف في المعنى، والمضاف غير المضاف إليه، وإذا جاز أن تندب ذلك وإن كان غيره– نحو قولك: وأمير المؤمنيناه– لم ينكر أن تندب الصفة.

٢– رده على يونس

مسألة: تصغير (قبائل) إذا سُمِّي به

إذا سُمِّي بـ(قبائل)، وأريد تصغيره، فلا بدَّ من حذف أحد حروفه؛ ليصحَّ تصغيره، وقد وقع خلاف بين النحويين في كيفية تصغيره بناءً على الحرف المحذوف منه، وقد حكى الخطيب الإسكافي أنَّ يونس يذهب إلى حذف الهمزة، فيقول: (قُبَيِّل)، بينما يرى الخليل إسقاط الألف، فيقول: (قُبَيْئِل). وقد ذكر الخطيب أنَّ من حجة يونس في حذف الهمزة وإبقاء الألف، أن يقول: إنَّ الألف مزيدة

=

(١) ينظر: شرح السيرافي (٢٦/٨) ط دار الكتب والوثائق القومية، والنكت (١٧٢/٢)، والإنصاف (٣٠٠/١)، واللباب (٣٤٣/١)، وشرح المفصل لابن يعيش (١٤/٢).

(٢) ينظر: أسرار العربية ١٨٤، والتذييل والتكميل (٣٧٥/١٣)، والمساعد (٥٣٧/٢).

(٣) ينظر: شرح السيرافي (٢٧/٨) ط دار الكتب والوثائق القومية، والإنصاف (٣٠٠/١)، وشرح التسهيل لابن مالك (٤١٦/٣)، والارتشاف (٢٢١٦/٥).

(٤) ينظر: المقتضب (٢٧٥/٤)، والإيضاح في شرح المفصل (٢٥١/١).

(٥) ينظر: الكتاب (٢٢٦/٢)، والإنصاف (٣٠٠/١).

للجمع، وهو البناء الذي صادفه التغيير، فمراعاته أولى، أما الهمزة فهي بدلٌ من ياء (فَعِيلَة)، التي هي زائدة في المفرد، ولم يدخل التصغير على لفظ المفرد، بل أدخل على لفظ الجمع(١).

وقد ردَّ الخطيب ما افترضه من احتجاج يونس، مرجحًا قول الخليل؛ بـ"أنَّ الزيادتين قد خرجتا عن الاختصاص بالفائدة التي جُعلت لهما في الأصل لما وقعت التسمية باللفظ، فـ(قبائل) اسمُ رجل قد خرجت ألفه عن أن تفيد معنى الجمع الذي تفيده إذا أريد بها جمعَ (قبيلة)، وإذا استوت الزيادتان في هذا الوجه وفي هذه الحال كانت الألف أولى بالإسقاط من الهمزة"(٢).

تحليلٌ ونقد:

أولا: ما نسبه الخطيب للخليل هو مذهبه(٣)، واختاره سيبويه والمبرد – وعزاه للجمهور – وابن السراج(٤).

ثانيًا: ما عزاه الخطيب ليونس، نسبه إليه أيضًا: المازني، والمبرد، وابن السراج، والسيرافي، وغيرهم(٥). وقد استدلَّ الفارسي في "البغداديات"(٦) بقول يونس على حذف اللام إذا كانت طرفًا، بما يومئ اختياره مذهبه.

ثالثًا: ذكر العلماء أنَّ حجة يونس في إسقاط الهمزة قربُها من الطرف. أما ما حكاه الخطيب فهو افتراضٌ افترضه لحجة يونس، ثم ردَّه وضعَّفه.

---

(١) ينظر: كتاب المجالس ٩٦.

(٢) السابق ٩٦.

(٣) ينظر: الكتاب (٤٣٩/٣).

(٤) السابق، وينظر: المقتضب (٢٨٦/٢)، والأصول (٤٨،٤٧/٣).

(٥) ينظر: المقتضب (٢٨٦/٢)، والأصول (٤٨/٣)، وشرح السيرافي (٢١٠،١٨٤/٤)، والمنصف (٨٥/٢)، وشرح الشافية للرضي (٢٥٨/١)، والارتشاف (٣٩٦/١).

(٦) ينظر: البغداديات ٥٣٠. واختار قول الخليل في الحلبيات ٥٤.

رابعًا: هناك قول ثالث لم يشر إليه الخطيب، وهو جواز الوجهين: حذف الألف وإبقاء الهمزة (قُبَيْئِل)، أو حذف الهمزة وإبقاء الألف (قُبَيِّل)، وهو مذهب الفارسي في "التكملة"[(١)].

والراجح قول الخليل وسيبويه وجمهور النحويين؛ لأنَّ الهمزة قد تميزت عن الألف بما يجعل بقاءها أولى؛ إذ هي متحركةٌ والألف ساكنة، والمتحرك حرف حي، وهي في المواضع الملحقة بالأصول، فهمزة (قبائل) في موضع الفاء من (عُذافِر)[(٢)]، أما الألف فلا تقع من هذا البناء إلا زائدة، كما أنَّ بقاء الهمزة أدلُّ في المعنى على المصغر[(٣)].

٣- رده على الأخفش

مسألة: حقيقة الهاء الأخيرة في قولهم: (يا هَنَاه)

قولهم: (يا هناه) مما اختص به النداءُ، ولم يستعمل في غيره، وقد اختلف النحويون في هائه الأخيرة، وقد حصر الخطيب الإسكافي الخلاف فيها بين سيبويه والأخفش، فذكر أنَّ الهاء الأخيرة عند سيبويه أصليةٌ كالهاء الأولى، ووزنه (فَعَال)، وضمة الهاء ضمةُ البناء، أما عند الأخفش فهي التي تزاد للوقف، وقد جُعلت مع الاسم كالشيء الواحد.

ثم حكى الخطيب حجة كل منهما، فحجة سيبويه أنَّ (هَنَهْ) مثل (سَنَهْ)، واللام فيها تكون واوًا وهاء؛ بدلالة قولهم في التصغير: هُنَيَّةٌ وهُنَيْهَةٌ، وإذا أمكن حمْلُ الهاء على أن تكون أصلا لم تُجعل زائدة، كما أنَّ هاء الوقف لا تضمُّ إلى الاسم فتجعلُ معه شيئًا واحدًا في شيء من كلام العرب. وحجة الأخفش أنَّ (هنَا) أكثر في الكلام بحذف اللام منه بإثباتها، وإجراء هذه اللفظة على ما تُجرى عليه في غير النداء

(١) ينظر: التكملة ٥٠٩، والارتشاف (٣٩٦/١).

(٢) عُذافر: اسم رجل، وجَمَلُ عُذافر: عظيمٌ شديد، ويطلق على الأسد أيضًا لشدته. ينظر: الصحاح (عذفر).

(٣) ينظر: الكتاب (٤٣٩/٣)، والمقتضب (٢٨٦/٢)، والأصول (٤٨/٣).

أولى من أن تُحمل على خصائص النداء. وللأخفش أن يقول في الألف: إنها بدلٌ من الواو، وفي الهاء إنها للوقف، أو يقول: إنَّ الألف والهاء مزيدتان في آخره كما زيدتا في قولك: يا ربَّاهُ[١].

وقد ردَّ الإسكافي قول الأخفش؛ لعدم النظير، فقال: "فأما أنْ يُدَّعى أنَّ الهاء جُعلت مع الاسم كالشيء الواحد وضُمت كما ضُمَّ آخرُ المنادى المفرد فمِّما لا نظير في الكلام، ولا يلزم سيبويه أنْ يُقال إنَّ (هناه) أيضًا لا نظير له في الألفاظ التي تستعمل في هذه الكلمة؛ لأنه قد عُرف لباب النداء ألفاظٌ تختصُّ به، نحو: يا لُكَعُ ويا مَخْبَثَانُ"[٢].

تحليلٌ ونقدٌ:

أولا: ما نسبه الخطيب إلى سيبويه من أنَّ الهاء أصلية، واحتجاجه بأنَّ (هَنَهْ) مثل (سَنَهْ)، هو أحد قولي الفارسي[٣]، ونُسب إلى بعض البصريين[٤]. أما قول أكثرهم[٥] فهو أنَّ الهاء بدلٌ من الواو، وذهب بعضهم[٦] إلى أنَّ أصلها (هناو)، لكن الواو أبدلت همزة؛ لوقوعها طرفًا إثر ألف زائدة، ثم أبدلت الهمزة هاء. أو أنَّ الواو أبدلت ألفًا، ثمَّ أُبدلت الألفُ هَاء؛ لمشابهتها إيّاها في الخفاء وقُربها منها في المخرج[٧].

---

(١) ينظر: كتاب المجالس٢٥٢ بتصرف.

(٢) السابق ٢٥٣.

(٣) ينظر: البغداديات ٥٠٤.

(٤) ينظر: أمالي ابن الشجري (٣٣٨/٢)، وشرح الشافية لركن الدين (١١٠/١).

(٥) ينظر: شرح الرضي على الكافية (٣/ ٢٦٢)، وتوضيح المقاصد (١١٠٣/٣)، ونسب إلى عامة البصريين في: سر صناعة الإعراب (٥٦١/٢)، والصحاح (٢٥٣٧/٦ هنا). وهو ظاهر كلام سيبويه (٣٦٠/٣).

(٦) ينظر: سر صناعة الإعراب (٥٦١/٢)، والمفصل ٥١٥، وشرح الشافية لركن الدين (٨٧٤/٢).

(٧) ينظر: أمالي ابن الشجري (٣٣٨/٢)، وشرح الرضي على الكافية (٢٦٢/٣).

ثانيًا: ما عزاه إلى الأخفش من أنّ الهاء زائدة للوقف، نسبه إليه ابن السراج – من قبل– واختاره[١]، كما عزاه ابنُ جني وابنُ يعيش – وزاد معه الأخفش– وابنُ عصفور إلى أبي زيد[٢]، وهو ظاهر كلام الفراء[٣]، كما نُسب إلى الكوفيين عامة[٤]، واختاره أبو بكر بن الأنباري وابن عصفور[٥].

ثالثًا: القول بأصالة الهاء يلزم منه أن تكون الكلمة من باب (سلس)، وذلك قليل جدا لا يقاس عليه، كما أنَّ إبدال الهاء من الواو شاذ، لا يُحفظ له نظير[٦]، **ولذلك فإنَّ الأقرب** القول بزيادة الهاء؛ لأنه حُكي عن العرب[٧]: (يا هناه) بكسر الهاء الأخيرة وفتحها وضمها، فلو كانت بدلا من الواو لم يكن للكسر والفتح وجه، ولوجَبَ الضمُّ كسائر المناديات.

٤- ردوده على المازني

المسألة الأولى: تفسير قول سيبويه: "وإنْ شئتَ رفعتَ بما نصبتَ" في نحو: أتقول زيدًا منطلقًا؟ "

ذهب سيبويه إلى أنَّ لفظة (تقول) إذا كانت بعد الاستفهام للمخاطَب، تجري مجرى (تظنُّ)، فتنصب مفعولين، نحو: أتقول زيدًا منطلقًا؟، ومما احتجَّ به قول عمر بن أبي ربيعة:

أمَّا الرحيلُ فَدُونَ بعد غدٍ فمتى تقولُ الدار تجمعُنا[٨]

(١) ينظر: الأصول (٣٤٨،٣٤٧/١).

(٢) ينظر: المنصف (١٤٢/٣)، وشرح المفصل لابن يعيش (٤٣/٣)، والممتع ٢٦٦.

(٣) ينظر: معاني القرآن للفراء (٤٢٢/٢).

(٤) ينظر: الصحاح (٢٥٣٧/٦ هنا)، وشرح الجمل لابن بابشاذ ٣٢٣، وشرح الشافية للرضي (٢٢٥/٣).

(٥) ينظر: المذكر والمؤنث (٢٠٦/٢)، والممتع ٢٦٦.

(٦) ينظر: أمالي ابن الشجري (٣٣٨/٢)، والممتع ٢٦٦، وشرح الشافية للرضي (٢٢٥/٣).

(٧) ينظر: الممتع ٢٦٦.

(٨) من الكامل، في: ديوانه ٣٩٣ ط دار الكتاب العربي، والكتاب (١٢٤/١)، والمقاصد النحوية (٨٩٣/٢).

ثم قال سيبويه بعد ذلك: "وإنْ شئتَ رفعتَ بما نصبتَ فجعلتَه حكاية"[١]. وقد اختلف النحويون في تفسير قوله هذا، وقد حكى الخطيب الإسكافي تغليط المازني لقول سيبويه واعتراضه عليه؛ معللا ذلك بأنَّ الرفعَ لا بالناصب، فقال: "واعترض عليه أبو عثمان فقال: قوله: وإنْ شئتَ رفعتَ بما نصبتَ، غلطٌ؛ لأنَّ الرفع لا بالناصب؛ إذ الرفع على الحكاية وتكون بالابتداء، والنصب إنما يكونُ بلفظ (تقولُ)" [٢].

ثم أورد الخطيب جوابين للعلماء عن ذلك، أحدهما: أنَّ الباء في قوله: "بما" بمعنى (في)، كما تقول: زيدٌ بالبصرة، أي: في البصرة، فمعنى قول سيبويه حينئذ: وإنْ شئتَ أوقعتَ الرفعَ فيما أوقعتَ فيه النصب.

والجواب الثاني: أنَّ الباء زائدة، والمعنى: وإنْ شئتَ رفعتَ ما نصبتَ.

ولم يرتض الخطيب هذين الجوابين، بل ضعفهما؛ أما الأول فلأنَّ موضع الباء غير موضع (في)، فإذا قيل مثلا: الأميرُ في البلد، لم يصح أن يقال: الأميرُ بالبلدِ، إلا إذا صار كأحد رجاله، فيقال: هو في البلد، فلكل منهما معنى يختصُّه، فإذا أُريد أنه بعضٌ من الأبعاض الملتصقة به كان المعنى معنى الباء، وإذا أُريد أنه ملأ المكان حتى صار ظرفًا له دونَ مَنْ عداه ممن لا يُعدُّ مَعَدَّه فإنه لا تُستعمل إلا (في). وأما الثاني فلحمْل الباء على ما لا فائدة فيه[٣].

ثم ذكر الخطيب جوابًا ينصرُ به قول سيبويه، فذهب إلى أنَّ الباء بمعنى البدل، فقال: "والذي يُنصَرُ به قولُه هو أن يقال: إنَّ الباء ها هنا بمعنى البَدَل، فكأنه قال: وإنْ شئتَ رفعتَ بَدَل ما نصبتَ، كما يقول القائل: هذا بذاك"[٤]. وبهذا يسلم قول سيبويه من اعتراض أبي عثمان.

---

(١) الكتاب (١/١٢٤).

(٢) كتاب المجالس ١١٦.

(٣) ينظر: كتاب المجالس ١١٦،١١٧ بتصرف.

(٤) السابق ١١٧.

تحليلٌ ونقدٌ:

أولا: حكى السيرافي[١] –من قبل– تغليط المازني لسيبويه، وجاء أيضًا في حاشية الكتاب، وأورده الأعلم أيضًا[٢].

ثانيًا: تابع المبرد شيخه المازني في تغليط سيبويه، حكى ذلك عنه ابن ولاد[٣].

ثالثًا: ذكر السيرافي والأعلم[٤] جواب من ينصر قول سيبويه، من أنَّ معنى الباء (في) أو أنها زائدة، واختار الشاطبي[٥] كونها بمعنى (في)، والذي أجاب به الخطيب مما انفرد به، وهو أنها بمعنى بدَلَ.

والحق أنَّ سيبويه لم يُرد أنَّ الذي نصب به يكون رافعًا؛ إذ لم يعرض لذكر العامل؛ لذا لا يلزمه اعتراض المازني، وتصلح الباء في قول سيبويه أن تكون بمعنى (بَدل)، أو (في).

المسألة الثانية: تقديم التمييز على عامله المتصرف

أطبق النحويون على منع تقديم التمييز على عامله إذا لم يكن فعلًا متصرفًا، نحو: ما أحسنَ زيدًا رجلًا، أما إذا كان العامل فعلًا متصرفًا نحو: طِبْتُ نفسًا، وتفقَّأ فلانٌ شحمًا، ففيه خلافٌ بين النحويين، وقد نسب الخطيب الإسكافي المنع إلى سيبويه، فلا يجوز عنده: نفسًا طبتُ، ثم ذكر مخالفة المازني لسيبويه، حيث أجاز التقديم، محتجًّا بقول الشاعر:

أتهْجُرُ ليلَى للفراقِ حبيبَها وما كان نفسًا بالفراقِ تطيبُ[٦]

(١) ينظر: شرح السيرافي (٤٦٠/١).

(٢) ينظر: الكتاب (١٢٤/١) حاشية ٢، والنكت (٣٥٦/١).

(٣) ينظر: الانتصار ٧٢.

(٤) ينظر: شرح السيرافي (٤٦٠/١)، والنكت (٣٥٧،٣٥٦/١).

(٥) ينظر: المقاصد الشافية (٥٠٦/٢).

(٦) من الطويل، للمخبل السعدي في: الخصائص (٣٨٤/٢)، وعشرة شعراء مقلون ٥٨، وله أو لأعشى همدان أو لقيس العامري في: المقاصد النحوية (١١٨٧/٣).

ومستدلًّا أيضًا بالقياس، حيث قاس المازني التمييز على الحال، فكما جاز: راكبًا جئتُ، بتقديم الحال على الفعل، جاز أيضًا تقديم التمييز على الفعل المتصرف(١).

ثم ذكر ما احتج به سيبويه فقال: "وحجةُ سيبويه أنَّ هذه الأفعال ضعيفةٌ، وهي جاريةٌ مجرى العوامل التي تكونُ بمعنى الفعل، والدليل على ضعفها أنها أفعالُ المطاوَعة، وهي بمعنى الانفعال، ولا يجيء هذا الفعل متعديا البتة،... والتمييز تفسيرٌ، والتفسيرُ كالبدل، لزمه التأخير لهذين المعنيين، وهما ضعف العامل ولزومُ المعمول فيه التأخر بكونه كالبدل الذي لا يكون إلا بعد المبدَل منه، والتفسيرُ لذي لا يكون إلا بعد المفسَّر"(٢).

ثم أيَّد الخطيب قول سيبويه، وردَّ على المازني، بدليل أنه ذكر انفصال سيبويه عما لزمه من قول الشاعر:

وما كان نفسًا بالفراق تطيبُ

أنْ يقول: نفسًا ليست منصوبة بالفعل المذكور بعدها، وإنما هي منصوبة بفعلٍ مقدَّر قبلها، كأنه قال: وما كان يطيبُ نفسًا بالفراق، والفعل الثاني تفسيرٌ للفعل المحذوف وبيانٌ له(٣).

(١) ينظر: كتاب المجالس ١٥٢،١٥٣ بتصرف.

(٢) السابق ١٥٣.

(٣) ينظر: كتاب المجالس ١٥٣،١٥٤ بتصرف.

تحليلٌ ونقدٌ:

أولا: ما عزاه الخطيب إلى سيبويه هو مذهبه[١]، وهو مذهب الفراء، والزجاجي، وكثيرٌ من النحويين[٢]، وعزاه ابن السراج إلى الكوفيين[٣]، ونسبه أبو البركات إلى بعض الكوفيين[٤]، بينما جعله أبو حيان وغيره مذهب أكثر البصريين والكوفيين والمغاربة[٥].

ثانيًا: ما نسبه الخطيب إلى المازني هو المنقول عنه، نسبه إليه قبل الخطيب: المبرد وابن السراج والسيرافي وغيرهم[٦]، وعُزي للكسائي والجرمي[٧]، وبه قال المبرد[٨]، وعزاه أبو البقاء[٩] إلى الكوفيين عامة، والصواب أنه مذهب بعضهم.

ثالثًا: ما حكاه الخطيب من حجة المازني ذكره –قبله– المبرد والسيرافي[١٠]، وتخريجه للبيت على أنَّ (نفسًا) منصوب بفعل مضمر حكاه أيضًا الصيمري[١١]،

---

(١) ينظر: الكتاب (١/٢٠٤،٢٠٥).

(٢) ينظر: معاني القرآن للفراء (١/٧٩)، والجمل ٢٤٢، وشرح السيرافي (٢/٧٨،٧٩)، والخصائص (٢/٣٨٤)، والتبيين ٣٩٤، والمقاصد الشافية (٣/٥٥٤).

(٣) ينظر: الأصول (١/٢٢٣). اضطربت الأقوال في النقل عن الكوفيين، والأقرب إلى الصواب أنّهم اختلفوا، فمنهم من منع كالفراء، ومنهم من أجاز كالكسائي.

(٤) ينظر: الإنصاف (٢/٦٨٢).

(٥) ينظر: الارتشاف (٤/١٦٣٤)، وتوضيح المقاصد (٢/٧٣٥)، والمساعد (٢/٦٦).

(٦) ينظر: المقتضب (٣/٣٦)، والأصول (١/٢٢٣)، وشرح السيرافي (٢/٧٨)، والخصائص (٢/٣٨٤).

(٧) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٢/٣٨٩)، والارتشاف (٤/١٦٣٤)، وتوضيح المقاصد (٢/٧٣٥)، والمساعد (٢/٦٦)، والتصريح (١/٦٢٨).

(٨) ينظر: المقتضب (٣/٣٦).

(٩) ينظر: التبيين ٣٩٤.

(١٠) ينظر: المقتضب (٣/٣٦،٣٧)، وشرح السيرافي (٢/٧٨).

(١١) ينظر: التبصرة والتذكرة (١/٣١٩،٣٢٠).

وخرجه الزجاجي والسيرافي على أنَّ الرواية "وما كان نفسٌ" بالرفع[١]، وعند ابن جني أنَّ الرواية "وما كان نفسي"[٢]، وعليه فلا حجة فيه.

والراجح منع التقديم؛ إذ لم يذكر متقدمو النحاة إلا بيتًا واحدًا تقدم فيه التمييز على عامله المتصرف، وهو ما ذكره الخطيب الإسكافي، ورواه المتقدمون بروايتين أخريين لا شاهد فيهما، ولم تتعدد الشواهد إلا عند ابن مالك[٣]، كما أنَّ قياس المجيزين التمييز على الحال مردود بأنَّ التمييز فاعلٌ في الحقيقة، وليست الحال كذلك، فافترقا.

المسألة الثالثة: حقيقة الألف في الاسم المقصور المنوَّن عند الوقف

أطبق العلماء على أنه يوقف على كل منوَّن مقصور، ثلاثيا كان أو غيره بالألف، سواء كان مرفوعا أو منصوبا أو مجرورا، تقول: قام فتى، ورأيت فتى، ومررت بفتى، ونَصَّ عليه سيبويه[٤]، لكن وقع خلاف بينهم في أصل هذه الألف، وقد ذكر الإسكافي أنه لا خلاف بين النحويين في أنَّ هذه الألف في حال النصب بدلٌ من التنوين كالألف في قولهم: رأيتُ زيدًا، فأما في حال الرفع والجرِّ فحكى إجماع النحويين إلا المازني على أنها الألفُ المنقلبة عن الواو والياء، يقول: "فأما في حال الرفع والجر فإنَّ النحويين كلهم مجمعون على أنَّ الألف في قولهم: هذا فتًى، وهذه رحًى، ليست بدلا من التنوين، وإنما هي الألفُ المنقلبة عن الواو والياء إلا أبا عثمانَ المازنيَّ، فإنه خالف الجمهور، وزعم أنَّ الألف في حال الرفع والجر في الوقف بدلٌ من التنوين كما كانت في حال النصب كذلك"[٥].

(١) ينظر: الجمل ٢٤٣، وشرح السيرافي (٧٩/٢).
(٢) ينظر: الخصائص (٣٨٤/٢).
(٣) ينظر: شرح التسهيل (٣٨٩/٢)، وشرح عمدة الحافظ (٤٧٦/١-٤٧٨).
(٤) ينظر: الكتاب (٣٠٩/٣)،(١٨١/٤)، وشرح الشافية لركن الدين (٥٣١/١).
(٥) كتاب المجالس ٣٩.

ثم ردَّ قول المازني وانتصر لجمهور النحاة محتجًّا بقياس المعتل على الصحيح، حيث قال: "والذي ينصُرُ به النحويون مذاهبَهم أنَّ المعتلات مبنيةٌ على الصحيحة، مقدَّرةٌ تقديرها، إلا ما توجبُ العلةُ من حكمها، فقولنا: هذه رحًى أصله رَحَيٌ فاعلم، فإذا أردتُ الوقف عليها وهي مرفوعة احتجتُ أن أُجريها مجرى الصحيح وأحذف التنوين وأقف على اللام ساكنة، وهذه اللام حقها أن تنقلب ألفًا، فلا أقلبها ألفًا إلا وقد سقط حكم التنوين وحكمُ بدَلِه، فكيف يصح أن تدَّعيَ أنَّ الألف بدلٌ من التنوين ولم يثبت الأصل الذي الألفُ فرعٌ عليه، وإنما ثبت التنوين في قولهم: هذه رحًى في حال الوصل، فأما في حال الوقف فإنَّ التنوين يسقط حكمه، ويسقط بدلُه، ولا يبقى إلا أن تكون الألف الموقوف عليها هي لام الاسم..."[(١)].

تحليلٌ ونقد:

أولا: ما ذكره الخطيب من أنه لا خلاف بين النحويين في أنَّ ألف المقصور في حال النصب بدلٌ من التنوين فيه نظرٌ؛ لأنَّ من النحويين من ذهب إلى أنها لام الكلمة في جميع الأحوال، كانت منقلبة لما حُذف التنوين عادت مطلقًا، رفعًا ونصبًا وجرا. وهو مذهب أبي عمرو والكسائي وابن كيسان[(٢)]، وعزاه أبو بكر بن الأنباري إلى الكوفيين وجماعة من البصريين[(٣)]، واختاره السيرافي وجعله قول الخليل وسيبويه[(٤)].

(١) السابق ٤٠.

(٢) ينظر: شرح السيرافي (٢٥٦/٤)، وشرح اللمع لابن برهان (١٧/١)، وشرح الكافية الشافية (١٩٨٣/٤)، والارتشاف (٨٠١/٢).

(٣) ينظر: إيضاح الوقف والابتدا (٤١٧/١،٤١٨).

(٤) ينظر: شرح السيرافي (٢٥٦/٤)،(٦٠/٥). قال الرضي في شرح الشافية (٢٨٣/٢) ردًا على السيرافي: "ولا يعطي كلام سيبويه ما نُسب إليه لا تصريحًا ولا تلويحًا".

ثانيًا: ما حكاه من إجماع النحويين إلا المازني من أنَّ هذه الألف في حال الرفع والجر في الوقف هي المنقلبة عن الواو والياء فيه نظرٌ أيضًا؛ لأنَّ هذا القول ليس بإجماع النحويين، وإنما هو قول الجمهور أو معظم النحويين(١)، ونسبه ابن جني إلى الجماعة(٢)، أي: البصريين، وعزاه أكثر النحويين إلى سيبويه(٣). فلعله يقصد الجمهور؛ بدليل قوله بعد حكايته الإجماع: "إلا أبا عثمانَ المازنيَّ، فإنه خالف الجمهور".

ثالثًا: ما نسبه الخطيب إلى المازني هو قول الفراء والأخفش أيضًا(٤). وقد سبق الخطيبَ الإسكافي في نسبة هذا المذهب إلى المازني: السيرافي وأبو علي الفارسي وابن جني(٥).

والراجح ما انتصر له الخطيب الإسكافي، وهو مذهب الجمهور من إجراء المقصور المنون مجرى الصحيح؛ إذ عدم إمالة الألف في حالة النصب، وعدم وقوعها قافية، يدل على أنها ليست ألف الأصل، وإمالتها في حالتي الرفع والجر ووقوعها قافية، يؤكد أنها ليست بدلًا من التنوين.

(١) ينظر: الارتشاف (٨٠١/٢)، والمساعد (٣٠٤/٤)، والتصريح (٦١٧/٢)، والهمع (٤٢٧/٣).
(٢) ينظر: الخصائص (٢٩٦/٢)، وسر الصناعة (٦٧٦/٢).
(٣) ينظر: المفصل ٤٧٧، والإيضاح في شرح المفصل (٣٠٩/٢)، وشرح الجمل لابن عصفور (٤٣٠/٢)، والارتشاف (٨٠١/٢). وقد نفى الشاطبي أن يكون لسيبويه رأي واضح في هذه المسألة، فقال: "ولا نصَّ لسيبويه في المسألة يؤخذ له منه مذهب". المقاصد الشافية (١٠/٨).
(٤) ينظر: الخصائص (٢٩٦/٢)، والارتشاف (٨٠١/٢)، والتصريح (٦١٧/٢).
(٥) ينظر: شرح السيرافي (٢٥٦/٤)، والتكملة ٢١٥،٢١٦، وسر الصناعة (٦٧٦/٢).

المسألة الرابعة: تصغير المصدر الذي علي وزن (انْفِعَال)، نحو: (انْطِلاق)

ذهب سيبويه وجمهور النحويين[١] إلى حذف ألف الوصل حين تصغير المصدر الذي جاء على وزن (انْفِعال)؛ لِلُزوم تحرُّك ما بعدها؛ لأنَّ ثاني المصغَّر محرّك أبدا، تقول في (انْطِلاق): (نُطَيْلِيق). وخالف في ذلك المازني، فذهب إلى إجراء (انْفِعَال) مجرى (فِعَال)، فيحذف الهمزة والنون في (انطلاق)، فيصير طِلاقا، فيقول في تصغيره: (طُلَيِّق).

يقول الإسكافي: "أجمع النحويون في تصغير المصادر التي جاءت على (انْفِعَال) نحو: (انْطِلاق)، على أنه يصغر على (نُطَيْلِيق)، إلا أبا عثمان المازني؛ فإنه يقول: (طُلَيِّق)" [٢].

وقد احتجَّ المازني بأنه ليس في كلام العرب مثالٌ على (نِفْعال)، أما إذا حُذفت الألف والنون عاد إلى مثل (طِلاق)، وهو مثالٌ موجود في كلامهم.

ثم حكى الإسكافي ردَّ الجمهور على المازني وإبطال حجته ، بأنه ليس يلزم إذا حُذف بعض حروف الاسم أن يكون الباقي على مثالٍ من أمثلة كلام العرب، وإلا ما جاز في (افتقار): (فتيقير)؛ لأنه ليس في كلامهم: (فِتْعَال)، وهو ما يوافق عليه أبو عثمان[٣].

وافترض الإسكافي اعتراضًا، بأنه يمكن للمازني "أن يقول: إنَّ الألف والنون زائدتان زيدتا معًا، وهما في حكم زيادة واحدة، فإذا وجب سقوطُ إحداهما وجب سقوط الأخرى"[٤] .

(١) ينظر: الكتاب (٤٣٤/٣)، والأصول (٤٦/٣)، وشرح السيرافي (١٨١/٤)، واللباب (١٦٩/٢)، وشرح الجمل لابن عصفور (٢٩٥/٢) وشرح الشافية للرضي (٢٦٠/١).

(٢) كتاب المجالس ٨١.

(٣) ينظر: كتاب المجالس ٨٢ بتصرف، والمساعد (٤٦٥/٣).

(٤) كتاب المجالس ٨٢.

وقد أيَّد مذهب الجمهور، وأجاب عن هذا الاعتراض فقال: "والصحيح ما ذهب إليه النحويون؛ لأنهم أجمعوا في تصغير (استِفْعال) نحو: (اسْتِضْراب) على: (تُضَيْرِيب)، وهذه الأحرف الثلاثة زيدتْ معًا، وهي الألفُ والسينُ والتاءُ، فأُسقطت الألف والسينُ، واستُبقيت التاءُ مع أنَّ السين لم تُزد في الفعل إلا مع التاء، فتلازمُهما تلازمَ الألف والنون في (انْطِلاق)، ... وكذلك إذا أمكن حذفُ زيادةٍ واحدةٍ لم تَتَعَدَّ إلى حذف زيادتين"[(١)].

تحليلٌ ونقد:

أولا: ما نقله الخطيب من مذهب المازني في تصغير المصدر الذي على وزن (انْفِعال) حكاه –من قبله– ابن السراج والفارسي في "التذكرة"[(٢)].

ثانيًا: ما حكاه الخطيب في ردِّ الجمهور على المازني بأنه يوافق على تصغير (افتقار) على (فُتَيْقِير) مع أنه ليس في كلامهم (فتْعال)، فيه نظرٌ؛ لأنَّ المازني يرى أنه لا بد في المصغر مما فيه همزة الوصل أن يكون على مثال الأسماء، فيجري (افْتعال) مجرى (فعال) أيضًا، فتصغير (افتقار) عنده على: (فُقَيِّر)، قال الفارسي فيما حكاه عن أبي العباس المبرد: "سألت أبا عثمان عن تصغير (انطلاق)، فقال: (طُلَيِّقٌ)؛ لأنه ليس في الكلام (نِفْعَالٌ)، وكذلك في (افتقار): فُقَيِّرٌ؛ لأنه ليس في الكلام (فِتْعَال)"[(٣)]. وكذا عند ابن مالك والسيوطي[(٤)]، بينما يرى ابن عقيل[(٥)] أنَّ مخالفة المازني في (انفعال) فقط، كما ذكر الخطيب.

(١) السابق ٨٢،٨٣.

(٢) ينظر: الأصول (٤٦/٣)، والمقاصد الشافية (٢٤٥/٧،٢٤٦) نقلا عن التذكرة.

(٣) ينظر: المقاصد الشافية (٢٤٥/٧،٢٤٦).

(٤) ينظر: تسهيل الفوائد ٢٧٩، والهمع (٣٦٨/٣،٣٨٢).

(٥) ينظر: المساعد (٤٦٤/٣).

ثالثًا: ما احتجَّ به الخطيب مرجحًا قول الجمهور من أنه إذا أمكن حذف زيادةٍ واحدةٍ لم تتعدَّ إلى حذف زيادتين، هي من حجة ابن السراج[١] في رده لقول المازني أيضًا.

والراجح قول سيبويه والجمهور؛ لأنَّ ما ذهب إليه المازني من أنه ليس في كلامهم (نِفْعَال)، مردود بأن ابن جني أثبت (نِفْعالًا)، وجعل منه: (نبراسًا)[٢]، فليس هذا الوزن مطبقًا على تركه، كما ذكر المازني.

٥- رده على المبرد

مسألة: توجيه نصب المنادى المضاف المكرر

إذا تكرر المنادى في حال الإضافة نحو: يا تيمَ تيمَ عديٍّ، ويا زيدَ زيدَ عَمْرو، فليس في الثاني إلا النصب، أما المنادى فيجوز فيه البناء على الضم على أنه منادي مفرد، وهو الوجه والأكثر، ويجوز فيه النصب، لكنهم اختلفوا في توجيه النصب حينئذ، وقد حكى الخطيب الإسكافي ثلاثة أقوال للنحويين في ذلك، الأول نسبه لسيبويه، وهو أنَّ (تيم) الأول مضاف إلى (عدي)، و(تيم) الثاني ذُكر توكيدًا أو تكريرًا؛ لأنَّ النداء موضع حذف وزيادة، والعرب قد تزيدُ بين المضاف والمضاف إليه ما يؤكد الإضافة[٣].

والقول الثاني نسبه للمبرد، وهو أنَّ (تيم) الأول مضافٌ إلى اسم محذوف، أغنى عنه الاسمُ الذي بعده، فكأنه قال: يا تيمَ عديٍّ تيمَ عديٍّ؛ لأنَّ الفصل بين المضاف والمضاف إليه لا يصح بالأسماء التي ليست بظروف، و(تيمُ) ليس بظرفٍ، كما أنَّ الحذف كثير في باب النداء، فأنْ يُحمل على الحذف الذي هو بابه أولى من حمله على الزيادة.

(١) ينظر: الأصول (٤٦/٣).
(٢) ينظر: سر صناعة الإعراب (١٦٩/١)،(٤٤٥/٢)، والممتع ١٧٦، والمساعد (٤٦٤/٣).
(٣) ينظر: كتاب المجالس ٢٩٨، ٢٩٩ بتصرف.

وقد أبطل الإسكافي قول المبرد فقال: "ومما يُبطِلُ به سيبويه قولَ المبرد أنَّ الاسم إذا أُضيفَ ثم حُذفَ ما أُضيفَ إليه وأُريدَ، لم يبْقَ لفظُهُ على ما كان عليه في حال الإضافة، ... فلو كان الطريق في قوله: يا تيمَ تيمَ عديٍّ مما ذهب إليه المبردُ لكان وجهُ الكلام: يا تيمُ تيمَ عديٍّ، إنما عَلَّلَ سيبويه النصبَ الذي في: يا تيمَ تيمَ عديٍّ، وهو المرويُّ عن العرب"[(١)].

أما القول الثالث فعزاه إلى السيرافي، وهو جواز أن تكون الفتحة في (يا تيمَ) فتحة إتباع؛ لأنَّ (تيمَ عديٍّ) بعده بمنزلة ابن عدي؛ إذ إنَّ (تيم عدي) بيانٌ للأول، كما أنَّ (ابن عدي) بيان له، والأول مبنيٌّ فيهما، فشُبِّه هذا المضاف بالمضاف في قولك: يا زيدَ بنَ عمرٍو. وقد ردَّ الخطيب هذا القول، ووصف ما ذهب إليه السيرافي بأنه فاسدٌ، ثم قال: "والذي ذهب إليه أبو سعيدٍ يَلزمُ أن يجوز في غير النداء: تيمُ تيمُ عديّ، كما تقول: هذا زيدُ بنُ عمرٍو، فتكون حركةُ الإتباع في النداء وغير الإتباع سواءً، فلو كانت الفتحةُ في (يا تيمَ) الفتحةَ في قولهم: يا زيدَ بنَ عمرٍو، لوجب أن يُجيز: رأيتُ تيمَ تيمَ عدي، كما تقول: رأيت زيدَ بنَ عمرٍو، فلما لم يُجِزْهُ دلَّ على أنَّ السبب غيرُ ما ذهب إليه؛ لأنَّ ما ذهب إليه لا يختصُّ بباب النداء"[(٢)].

تحليلٌ ونقدٌ:

أولا: ما نسبه الخطيب إلى سيبويه هو قوله، وقول الخليل والزجاجي، واختاره ابن الشجري وابن عصفور[(٣)].

ثانيًا: ما عزاه الخطيب إلى المبرد نسبه إليه ابن ولاد، وتبعه كثير من النحويين[(٤)]، لكن بالرجوع إلى "المقتضب"[(٥)] نجده قد أجاز الوجهين: إضافة الأول

(١) كتاب المجالس ٢٩٩، ٣٠٠.

(٢) السابق ٣٠٠.

(٣) ينظر: الكتاب (٢/٢٠٥، ٢٠٦)، والجمل ١٥٧، وأمالي ابن الشجري (٢/٣٠٧)، والمقرب (١/١٨٠).

(٤) ينظر: الانتصار ٨٣، وعلل النحو ٣٤٨، وشرح السيرافي (١/٣١٦)، وشرح الجمل لابن خروف (٢/٧١٨).

(٥) ينظر: المقتضب (٤/٢٢٧).

إلى ما بعد الثاني، والثاني مقحم بينهما، وهو مذهب سيبويه، أو إضافة الأول إلى محذوف مثل ما أضيف إليه الثاني، واقتصر في "الكامل"[١] على الوجه الأول فقط، فيكون بذلك له ثلاثة أقوال في المسألة: القول بالزيادة كسيبويه، والقول بالحذف، وجواز الوجهين.

ثالثًا: ما حكاه الخطيب عن السيرافي هو قوله[٢]، واختاره الأعلم[٣].

رابعًا: في المسألة توجيهان آخران، **أحدهما:** أنَّ الاسمين الأول والثاني مضافان إلى المذكور، ولا حذف ولا إقحام، ونُسب إلى الفراء[٤]، وهو ضعيف؛ لما فيه من توارد عاملين على معمول واحد. **والتوجيه الآخر:** أن الاسمين رُكِّبا تركيب خمسة عشر، ففتحتهما فتحة بناء لا فتحة إعراب، ومجموعهما منادى مضاف، نسبه أبو حيان وابن عقيل وغيرهما إلى الأعلم[٥]، لكنه في "النكت" يوافق السيرافي – كما تقدم – وأرى أنَّ الحمل على الإعراب أولى من الحمل على البناء، كما أنَّ في هذا القول تكلفَ تركيب ثلاثة أشياء.

والراجح جواز الوجهين الأولين، وهو كون الاسم الأول مضافًا لما بعد الثاني، والثاني مقحم توكيدًا، أو أنَّ الاسم الأول مضاف إلى محذوف مثل ما أضيف إليه الثاني؛ وذلك لتقارب التوجيهين، وقد أجازهما ابن السراج وغيره من النحويين [٦].

---

(١) ينظر: الكامل (١٠٦/٢)،(١٦٠/٣).

(٢) ينظر: الكتاب (٢٠٦/٢) حاشية (٢)، وشرح السيرافي (٣١٦/١).

(٣) ينظر: النكت (١٦١/٢).

(٤) ينظر: التصريح (٢٢١/٢)، والهمع (٥٨/٢).

(٥) ينظر: الارتشاف (٢٢٠٥/٤)، والمساعد (٥١٨/٢)، والتصريح (٢٢١/٢)، والهمع (٥٨/٢).

(٦) ينظر: الأصول (٣٤٣/١)، والتبصرة والتذكرة (٣٤٢/١،٣٤٣)، والإيضاح في شرح المفصل (٢٤٢/١،٢٤٣).

٦- ردوده على الزجاج

المسألة الأولى: حقيقة التنوين في جوارٍ وغواشٍ

اختلف النحويون في حقيقة التنوين اللاحق لـ(جوارٍ) و(غواشٍ) ونحوهما من الجموع المعتلة التي على وزن (فواعِل)، وقد أورد الخطيب الإسكافي قولين للنحويين ضعفهما وردهما، أما الأول فنسبه إلى المتقدمين من النحويين، وهو "أنَّ الياء من (جواري) ونحوها من الجموع التي وقع بعد ألفها حرفان أخيرُهما معتلٌّ إنما حُذفت لاجتماع وجوه من الثقل، أحدها: الجمعُ، والثاني: التناهي فيه؛ لأنَّ هذا الجمع نهاية الجموع، ولأنه خارج عن أمثلة الواحد، ولأنَّ المعتل مستثقل، ولأنه آخر كلمة، ولأنَّ ما قبله كسرة لازمة، فلما حُذفت الياء لهذه الأنواع من الثِّقل صار الجمع بعد ألفه حرفٌ واحد، فانصرف وأُلحق به التنوين"(١).

أي أنَّ التنوين للصرف؛ لنقصان البناء الذي لا ينصرف، وصيرورته على وزن ما ينصرف من الواحد. وقد ردَّ الخطيب هذا القول، فقال: "وهذا الجواب يُفسده قولهم في جمع أُمنية: أماني، وفي جمع أُوقيَّة: أواقي"(٢).

وأما القول الثاني فنسبه إلى الزجاج وهو أنَّ التنوين ليس هو أمارة للصرف، وإنما هو عوض عن الخلل الذي دخل على الحرف بحذف الحركتين منه الضمِّ والكسرِ. وضعفه الخطيب أيضًا، فقال: "وهذا الجواب أيضًا ضعيفٌ؛ لأنَّ سقوط الحركات من الحروف المعتلة لا يقتضي بدلًا منها، ولو وجب ذلك لوجب في مثل يغزو ويدعُو"(٣).

وقد تفرد الخطيب بقول لم يُسبق إليه فقال: "والجوابُ الصحيحُ أنَّ الياء في (جواري) و(مجاري) لما كانت بعد الكسرة القوية اللازمة بعد ألف الجمع أشبهت

(١) كتاب المجالس ٦١.
(٢) كتاب المجالس ٦١.
(٣) السابق ٦٢.

الياء التي تكون إشباعًا لهذه الكسرة في مثل مساجِيد، وهذه الياءُ لا اعتداد بها فكأنها الكسرةُ وحدها، فصار بعد الألف حرفٌ واحد"[١].

تحليلٌ ونقدٌ:

أولا: لم يشر الخطيب إلى قول الخليل وسيبويه وجمهور النحويين، وهو أنَّ هذا التنوين عوض عن الياء المحذوفة في حالتي الرفع والجر[٢].

ثانيًا: ما نسبه إلى المتقدمين من النحويين عزاه الصيمري إلى بعضهم دون تعيين[٣]، ونسبه المرادي وغيره إلى الأخفش[٤]، وجعله ابن جني وابن يعيش وابن القواس مذهب الخليل وسيبويه[٥]، وفيه نظر؛ لأنه مخالفٌ لما في الكتاب، ولما نصَّ عليه النحاة وفهموه من كلامه.

ثالثًا: ما عزاه الخطيب إلى الزجاج هو مذهبه[٦]، ونسبه الزجاج والسيرافي وكثير من النحويين إلى المبرد[٧]، وما في المقتضب[٨] غير صريح؛ إذ يحتمل القول الأول؛ لورود التعبير بنقصان البناء، ويحتمل أيضًا ما نُسب إليه؛ لقوله: "لأنَّ التنوين يدخل عوضًا مما حُذف منه". فلعل له قولين.

---

(١) السابق نفسه.

(٢) ينظر: الكتاب (٣/٣١٠)، والأصول (٢/٩١)، والإغفال (٢/٢٥٩)، والمنصف (٢/٧٠، ٧١)، والتبصرة والتذكرة (٢/٥٧٠)، وشرح الكافية الشافية (٣/١٤٢٣).

(٣) ينظر: التبصرة والتذكرة (٢/٥٧١).

(٤) ينظر: الجنى الداني ١٤٥، والتصريح (١/٢٥، ٣٢٠). وهو ظاهر كلامه في معاني القرآن (١-٣٢٥).

(٥) ينظر: سر صناعة الإعراب (٢/٥١١، ٥١٢)، وشرح الملوكي في التصريف ٣٥٠، وشرح ألفية ابن معط لابن القواس (١/٤٥٦).

(٦) ينظر: ما ينصرف ١١٢، ومعاني القرآن وإعرابه (٢/٣٣٨) ذكره في تفسير كلام سيبويه.

(٧) ينظر: ما ينصرف ١١٢، وشرح السيرافي (٤/٧٥)، والتبصرة والتذكرة (٢/٥٧٠)، والنكت (٢/٥٠٦)، والإيضاح في شرح المفصل (١/١٠٤).

(٨) ينظر: المقتضب (١/١٤٣).

وما ردَّ به الإسكافي قول الزجاج قد سبقه إليه الفارسي وابن جني[1] من قبل.

رابعًا: ما ذهب إليه الإسكافي يتفق مع القول الأول في أنَّ التنوين للصرف؛ لنقصان البناء الذي لا ينصرف، وصيرورته على وزن ما ينصرف من الواحد، لكنه يختلف معه في التوجيه، وهو قول تفرد به لم أقف عليه عند غيره من النحويين.

والراجح قول سيبويه والجمهور؛ لأنَّ تعويض الحرف من الحرف أكثر في كلامهم من تعويض الحرف من الحركة، ولأنَّ التنوين حرف فينبغي أن يعوض عنه حرف[2]، أما القول بأنه تنوين صرف فيرده أنَّ البناء لم ينقص، وإنما حذفت الياء تخفيفًا، وبقيت الكسرة دليلًا عليها؛ لأنَّ ثبوتها منوي.

المسألة الثانية: العامل في المفعول معه

تباينت كلمة النحويين في عامل النصب في المفعول معه، نحو قولهم: استوى الماءُ والخشبةَ، وما صنعتَ وأباكَ. وقد ذكر الخطيب الإسكافي أنَّ العامل هو الفعلُ المذكور بوساطة الواو وذلك عند جميع النحويين ما عدا أبا إسحاق الزجاج، الذي يرى أنَّ المفعول معه منصوب بفعلٍ محذوف، يقول الإسكافي: "أجمع النحويون فيما نُصبَ على أنه مفعولٌ معه، مثل قولهم: استوى الماءُ والخشبةَ، وجاء البرد والطيالسةَ، وما صنعتَ وأباكَ، على أنَّ العامل في المنصوب هو الفعلُ المذكورُ، وإن كان بوساطة الواو، إلا أبا إسحاقَ الزجاجَ فإنه منع أنْ يكون الأولُ عاملًا في هذا المنصوب، وذكر أنه منصوبٌ بإضمار فعلٍ بعد الواو، كأنه قال: جاء البرد وجامعَ الطيالسةَ، وما صنعتَ ولابست وأباكَ"[3].

ثم ذكر الإسكافي للزجاج حجتين، إحداهما: أنَّ الواوَ موضوعةٌ للعطف، وأنَّ قولهم: (صنعتَ) لا يتعدى إلى أكثر من مفعولٍ واحدٍ، فإنْ نصبتَ (ما) بها لم تتعدَّ إلى غيرها. واحتجَّ عليه بأنَّ كون الواو متوسطة بين الفعل والاسم لا يمنعه من

(١) ينظر: الإغفال (٢/٢٦٤)، والمنصف (٢/٧٠،٧١)، وسر صناعة الإعراب (٢/٥١٣).
(٢) ينظر: الممتع ٣٥٢.
(٣) كتاب المجالس ١٢٤.

العمل فيه؛ فهناك أفعال تنصبُ مفعولاتٍ بوسائط ولا يخالف فيها، وهي قولهم: ما رأيتُ إلا زيدًا، فـ(زيدٌ) منصوبٌ بـ(رأيتُ) مع توسط (إلا). أما الحجة الأخرى فهي أنَّ جميع النحويين يُجَوِّزون: ما صنعت أنت وأبوك؟ فإذا وكَّدوا المضمر المتصل رفعوا المعطوف؛ فدلَّ على أنَّ الواو للعطف. وردَّ الخطيب بأنَّ للرفع معنًى غير معنى النصب، فمعنى النصب معنى معَ، وكأنه قال: بماذا عاملتَ أباكَ؟ وإذا قال: ما صنعتَ أنت وأبوك، فكأنه قال: ما صنعتَ وما صنع أبوك؟[١].

تحليلٌ ونقد:

أولا: ما حكاه الإسكافي من إجماع النحويين عدا الزجاج في أنَّ عامل النصب في المفعول معه هو الفعلُ المذكور بوساطة الواو، فيه نظر؛ لأنَّ هذا ليس إجماعًا منهم؛ إذ يرى الكوفيون[٢] أنه منصوبٌ على الخلاف، كما ذهب الأخفش[٣] إلى أن انتصابه انتصاب الظرف، كما ينتصب (مع) في نحو: (جئتُ مَعَه)، وذهب الجرجاني –في أحد قوليه–[٤] إلى أنَّ الواو هي الناصبة، فلعله يقصد جمهور البصريين[٥].

ثانيًا: ما عزاه الإسكافي إلى الزجاج نسبه إليه أيضًا كثير من النحويين، كالسيرافي وأبي البركات وأبي البقاء وغيرهم[٦].

---

(١) ينظر: كتاب المجالس ١٢٥ بتصرف.

(٢) ينظر: معاني القرآن للفراء (٣٤،٣٣/١)، والإنصاف (٢٠٠/١)، واللباب (٢٨٠/١)، وشرح المفصل لابن يعيش (٤٩/٢). وذكر أبو حيان في: الارتشاف (١٤٨٤/٣)، والتذييل والتكميل (١٠٦/٨) أنه لبعض الكوفيين، وأنَّ معظمهم يقول بقول الأخفش.

(٣) ينظر: معاني الحروف للرماني ٣٧، وسر الصناعة (١٣٨/١)، والتبيين ٣٧٩، والجنى الداني ١٥٦، ومصادر الحاشية السالفة.

(٤) ينظر: الجمل للجرجاني ٢٠.

(٥) ما ذكره هو مذهب سيبويه وجمهور البصريين. ينظر: الكتاب (٢٩٧/١)، والكامل (٢٠٤،٢٠٣/٢)، والأصول (٢٠٩/١)، والإغفال (٣٣٧/١)، ومنهج السالك (١٩٠/٢).

(٦) ينظر: شرح كتاب سيبويه (١٩٦/٢)، والإنصاف (٢٠٠/١)، واللباب (٢٨٠/١)، وشرح التسهيل لابن مالك (٢٤٩/٢)، والارتشاف (١٤٨٤/٣)، والتصريح (٥٣١/١).

ثالثًا: حجة الزجاج الأولى وردُّ الإسكافي عليها ذكرها السيرافي ونقلها كثير من النحويين أيضًا. أما الحجة الثانية فقد تفرد الإسكافي بنسبتها إلى الزجاج، ومع ذلك فقد بيَّن السيرافي[1] –وتبعه الإسكافي– الفرق في المعنى بين: (ما صنعت أنت وأبوك؟)، و(ما صنعت أنت وأباك؟) بأنَّ الرفع على معنى أن كلّ واحد منهما صانع بالآخر شيئا وملابس له على ضرب من الملابسة، أما النصب فعلى إبانة معنى (مع) وأنّ صنيع الأول ملتبس بالآخر.

رابعًا: ما نسبه الإسكافي وغيره من النحويين إلى الزجاج فيه نظر؛ لأن له نصوصًا تخالف ذلك، منها تقديره الواو بمعنى (مع)، وذلك عند تعليقه على قوله تعالى: ﴿يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرَ﴾[2] بنصب (الطير)، حيث قال: "والنصْب مِنْ ثَلاثِ جَهاتٍ: ... ويجوز أن يكون (والطيْرَ) نصب على معنى (مع)، كما تقول: قمت وزيدًا، أي: قمت مع زيدٍ، فالمعنى (أَوِّبِي مَعَه) ومع الطير"[3]. فلعل للزجاج في المسألة قولين.

والراجح مذهب جمهور البصريين؛ لبعده عن التقدير والتكلف والتأويل، ولأنَّ الواو صححتْ وصول الفعل إلى ما بعدها، فكان الفعل هو العامل؛ نظير ذلك (إلا) في الاستثناء.

٧- رده على ابن السراج

مسألة: تعريف المنادى المفرد العَلم

اختلف النحويون في المنادى المفرد العَلم، نحو: يا زيدُ ويا عمرُو، هل هو باقٍ على تعريفه بالعلمية كما كان قبل النداء، أو أنَّ تعريفه قد تجدَّد بسبب النداء؟ وقد حكى الخطيب الإسكافي هذا الاختلاف، فنسب إلى أكثر النحويين أنَّ ذاك

(١) ينظر: شرح كتاب سيبويه (١٩٦/٢).

(٢) سورة سبأ، من الآية ١٠.

(٣) معاني القرآن وإعرابه (٢٤٣/٤)، وينظر أيضا: (٢٨،٢٧/٣).

التعريف قد بطل، وحدث تعريفٌ آخر بالنداء، ثم عزا إلى ابن السراج أنَّ التعريف الأول باقٍ فيه. يقول: "فأكثرهم على أنَّ ذاك التعريفَ قد بطل، وحدث تعريفٌ آخر بالنداء، وهو الذي في قولك: يا رجلُ، وذهب أبو بكر السراجُ إلى أنَّ التعريف الأول باقٍ فيه"(١).

ثم بين أن حجة المذهب الأول أنَّه لو بقي في نحو: يا زيدُ التعريف العَلَميُّ دخله بحرف النداء والقصد به إلى معين تعريف آخر، والاسم لا يجتمع عليه تعريفان؛ لأنَّ في أحدهما كفاية.

أما ما احتج به ابن السراج فهو أنه يأتي بعض الأسماء فلا يقع فيه اشتراكٌ، نحو: الفرزدق، والتنكير إنما يقع باشتراك الأسماء. وقد ضعَّف الإسكافي حجة ابن السراج؛ لأنه غير محظور أن يسمَّى عدَّةُ رجال بالفرزدق، فزيدٌ والفرزدق سواء، ومتى سُمِّي بالفرزدق رجلان في العالم والتبس أحدهما بالآخر عند الإخبار نُزِّلا منزلة زيدٍ، الذي هو اسمٌ لمئين وألوف.

وحجة أخرى لابن السراج وهي: أنه يصح الجمع بين التعريفين على سبيل التأكيد، كالعَلم المضاف إذا نودي، نحو: يا عبدَ الله، والتعريف العَلمي باقٍ، والمستفاد بالنداء حاصلٌ. وقد ردَّ عليه الإسكافي بأن العَلم المضاف يُنكر كما ينكر زيد، ثم يعرَّف بالنداء، فنقدر عبدًا لله، ويُنوى بإضافته الانفصال، كما ينوى بزيد عند النداء التنكير أولا، ثم التعريف بالنداء ثانيًا(٢).

(١) كتاب المجالس ٢٦١.

(٢) ينظر: كتاب المجالس ٢٦١-٢٦٣ بتصرف.

تحليلٌ ونقدٌ:

أولا: ما عزاه الإسكافي إلى أكثر النحويين قال به المبرد والسيرافي وغيرهما(١)، ونُسب إلى الفارسي(٢).

ثانيًا: ما حكاه الإسكافي عن ابن السراج هو مذهبه(٣)، وهو قول الفارسي وابن جني وغيرهما(٤).

ثالثًا: ردُّ الإسكافي على حجة ابن السراج الأولى من كلام السيرافي(٥)، وزاد –أيضًا– في رده أن الفرزدق الذي مثّل به ابن السراج تعريفه بالألف واللام اللتين فيه، وإذا نزعتا عنه تنكر، ونحن متى نادينا نزعناهما عنه، وقلنا: يا فرزدق، فقد تنكر بنزع الألف واللام وتعرف بالنداء. أما حجة ابن السراج الأخرى فقد ذكرها – أيضًا– الثمانيني وابن مالك(٦).

والراجح ما ذهب إليه ابن السراج وغيره؛ إذ لم يجتمع في المنادى المعرف بالعلمية إلا تعريف واحد هو العلمية، أما نداؤه ومخاطبته فليس تعريفًا، بدليل أنك إذا خاطبت رجلا فقلت: أنت رجل قائم فلم يقل أحدٌ: إن رجلا معرفة بخطابنا إياه، كما أنَّ المانع من الجمع بين التَّعريفين إذا كان بعلامة لفظية، كـ "يا" مع "الألف واللام"، والعلمية ليست بعلامة لفظية(٧)؛ فبان الفرق بينهما.

---

(١) ينظر: المقتضب (٢٠٥/٤)، وشرح السيرافي (٨٥/١)، والتبصرة والتذكرة (٣٤٤/١)، وشرح المفصل لابن يعيش (١٢٩/١).

(٢) ينظر: الارتشاف (٢١٨٣/٤)، والمساعد (٤٨٩/٢)، والتصريح (٢١١/٢).

(٣) ينظر: الأصول (٣٣١،٣٣٠/١).

(٤) ينظر: الإيضاح العضدي ٢٢٨، واللمع ١٠٦، وشرح التسهيل لابن مالك (٣٩٢/٣).

(٥) ينظر: شرح السيرافي (٨٥/١)

(٦) ينظر: الفوائد والقواعد ٤٣٧، وشرح التسهيل لابن مالك (٣٩٢/٣).

(٧) ينظر: أسرار العربية ١٧٤، وشرح الجمل لابن عصفور (٨٩/٢).

٨- رده على قوم لم يسمّهم

مسألة: تصغير (إبراهيم)، و(إسماعيل)

ذهب سيبويه[١] إلى أنَّ تصغير (إبراهيم)، و(إسماعيل): (بُـرَيْهيم)، و(سُمَيعيل)، بحذف الهمزة من أول الكلمة؛ لأنَّ الأسماء الأعجميَّة لما لم تكن من أصل كلامهم غيَّروه، فزادوا فيه ونقصوا منه، ولم يُجروه على سَنَن ما استقرَّ في كلامهم، ولا يكاد يوجد في لسان العرب اسم في أوله همزة بعدها أربعة أصول لا زائدة ولا أصلية إلا في مصادر الأفعال التي أولها همزة وصل، فلما ورد كثير من أسماء الأنبياء عليهم السلام في أولها همزة مكسورة وبعدها أصول أربعة أو ثلاثة زوائد، شبهوها بهمزة الوصل، وأجروا حكمها على الزيادة.

وقد ذكر الخطيب الإسكافي تغليط بعض النحويين لسيبويه فقال: "وغلَّطه في ذلك غيرُه من النحويين، وقالوا: جعل الهمزة زائدة، وأسقطها عند التصغير، وإجماع من النحويين أنَّ الهمزة لا تزاد في أول بنات الأربعة، وإذا لم تكن الهمزةُ زائدة لم يكن تصغير الاسمين إلا (أُبَيْرِهُ)، و(أُسَيْمِعُ)، وإلا (أُبَيْرِيهُ)، و(أُسَيْمِيعُ)"[٢].

وردَّ الخطيب الإسكافي على من غلَّط سيبويه، وذكر أنَّ مما ينصُر به سيبويه قوله أن يجعل الميم من (إبراهيم) زائدة؛ لأنَّ الميم تُزاد في الأواخر كـ(زُرْقُم)، و(سُتْهُم)، في الأزرق والأسْتة، وبذلك تخرج الكلمة عن كونها رباعية؛ –وذلك لاتفاقهم على زيادة الألف والياء– وجاز الحكم على الهمزة بأنها زائدة، وكذلك بجعل اللام من (إسماعيل) زائدة؛ لأنَّ من العرب من يُبدل منها النون، فيقول: (إسماعين)، فيجري مجرى اللام في قولهم: (أُصَيْلال)، و(أُصَيْلان)[٣].

(١) ينظر: الكتاب (٤٤٦/٣)، وشرح السيرافي (١٩٠/٤)، والحلبيات ٣٧٩.

(٢) كتاب المجالس ٩٢.

(٣) السابق بتصرف.

تحليلٌ ونقدٌ:

أولا: لم يذكر الخطيب من غلَّط سيبويه من النحويين، والحق أنَّ من غلطه هما: المبرد وابن السراج، يقول الأخير: "وقَد غَلط في هذا سيبويه؛ لأنَّه حذف الهمزة فجعلها زائدةً، ومن أصوله أنَّ الزوائد لا تلحقُ ذواتِ الأربعة مِنْ أوائلها إلا الأسماء الجارية على أَفعالها"(١). وهو مذهب أبي عثمان المازني(٢).

ثانيًا: يقوي ما احتجَّ به الخطيب من جعل الميم واللام زائدتين، ما حكاه سيبويه عن العرب في تصغيرهما تصغير الترخيم: (بُرَيْه)، و(سُمَيْع)، فهو دليل على زيادة الميم في (إبراهيم)، واللام في (إسماعيل)؛ فتكون الهمزة في الأول وبعدها ثلاثة أصول، وبهذا تخرج الكلمة عن كونها رباعية. وقد ذكر ابن ولاد أنه لو تساوت الزيادتان –الهمزة والميم– في الكثرة لكان الحذف للهمزة أولى؛ لأنه لا يتغير معها الاسم، كما أنَّ حذف الميم واللام يؤدي إلى حذف الياء فيتوالى الحذف(٣).

ثالثًا: صحح قول سيبويه كثير من النحويين، منهم: ابن ولاد، والسيرافي، والفارسي، والأعلم، وابن عصفور، وأبو حيان، وغيرهم(٤).

والراجح قول سيبويه؛ لأنه يعضده السماعُ؛ فقد روى أبو زَيْدٍ الأنصاريُّ وغيره عن العرب أنَّها تصغر (إِبْرَاهِيم): (بُرَيْهِيم)(٥). ولا يُردُّ سماعٌ صحيحٌ بقياس.

---

(١) الأصول (٥١/٣)، وينظر أيضًا: الانتصار ٢٢٣، وشرح السيرافي (١٩٠/٤)، والصحاح (١٨٧١/٥)، وشرح الشافية للرضي (٢٦٣/١).

(٢) ينظر: الانتصار ٢٢٣، ٢٢٤.

(٣) ينظر: الكتاب (٤٧٦/٣)، الانتصار ٢٢٤، وشرح الشافية للرضي (٢٦٣/١، ٢٦٤).

(٤) ينظر: الانتصار ٢٢٤، وشرح السيرافي (١٩٠/٤)، والحلبيات ٣٧٩، والنكت (٢٥/٣)، والمقرب (٩٢/٢، ٩٣)، والارتشاف (٤٠٠/١)، والمساعد (٥٣١/٣).

(٥) ينظر: شرح السيرافي (١٩٠/٤)، والمقرب (٩٣/٢)، وشرح الشافية للرضي (٢٦٣/١)، والارتشاف (٤٠٠/١)، والتصريح (٥٧٩/٢).

المبحث الثاني: ردوده على الكوفيين

كما ردَّ الإسكافي على بعض أئمة البصريين، ردَّ كذلك على الكوفيين، وفنَّد آراءهم، وذلك في ست مسائل، لم يرجح قولا لهم في واحدة منها، وهي:

المسألة الأولى: ناصب (خيرًا) في قوله تعالى: ﴿انتَهُواْ خَيْرًا لَّكُمْ﴾[١]

أورد الخطيب الإسكافي ثلاثة أقوالٍ في عامل النصب في (خيرًا) من الآية الكريمة، فنسب إلى سيبويه أنه انتصب بإضمار فعلٍ محذوف، تقديره: (انتهوا وائتوا خيرًا لكم). وعزا إلى الكسائي القول بأنه منصوب بإضمار (يَكُن)، كأنه قال: انتهوا يكن الانتهاء خيرًا لكم. ثم حكى أنَّ الفراء يذهب إلى أنه منصوب بالفعل المذكور، وهو قوله: (انتهوا)، كأنه قال: انتهوا انتهاء خيرًا لكم[٢].

وقد ردَّ الإسكافي قولي الكسائي والفراء، واختار قول سيبويه؛ مستدلًّا بمعنى الآية الكريمة، حيث قال: "وعلى مذهب الكسائي والفراء لا يوجبُ مَن ذهب إليه الدخولُ في خيرٍ منه؛ لأنَّ الكسائي يريدُ انتهوا يكن الانتهاء خيرًا، والفراء يقول: انتهوا انتهاء خيرًا لكم، فكلاهما يوجبُ الكفَّ عن التنصُّر، وهذا القدر لا يُغني؛ لأنه إذا كفَّ عن التنصُّر وجب عليه الدخول في الإسلام، وهذا كالكلمة الموضوعة للشهادة، وهي لا إله إلا الله، بدأ بإبطال الآلهة التي كانت تُعبد ونفيها وصرف الناس عن عبادتها، ثم بعد نزعهم عنها بَعَثهم على إثبات الواحد الذي هو الله تعالى"[٣].

(١) سورة النساء، من الآية ١٧١.

(٢) ينظر: كتاب المجالس ١٧٣.

(٣) كتاب المجالس ١٧٤.

تحليلٌ ونقد:

أولا: ما نسبه الإسكافي إلى سيبويه هو مذهبه، وهو قول الخليل وجمهور البصريين(١). وكذلك ما عزاه إلى الفراء هو قوله في "معانيه"، ونسبه إليه –أيضًا– كثير من النحويين(٢).

ثانيًا: ما حكاه الإسكافي من قول الكسائي عزاه إليه أيضًا ثعلب والسيرافي(٣). وهو قول أبي عبيدة أيضًا، وأجازه الصيمري(٤).

ثالثًا: حكى مكي(٥) قولًا رابعًا نسبه إلى بعض الكوفيين واستبعده، وهو أنَّ (خيرًا) منصوب على الحال من المصدر الذي تضمنه الفعل، والتقدير: انتهوا حال كون الانتهاء خيرًا لكم.

رابعًا: اتكأ الخطيب في ترجيحه لقول سيبويه على المعنى؛ إذ هو يتفق وتفسير المعنى للآية الكريمة، وقد أورد ابن الشجري توجيهًا مقاربًا لما ذكره الخطيب، حيث ذكر أنَّ فيه فائدة عظيمة؛ لأنه نهاهم بقوله: (اِنْتَهُوا) عن التثليث، وأمرهم بقوله: ائتوا خيرا لكم، بالدخول في التوحيد(٦)، ولذلك فإنَّ مذهب البصريين هو الأحق بالقبول؛ لأنه يلزم من قول الكسائي إضمار الجواب(٧)، ولضعف الفائدة

(١) ينظر: الكتاب (٢٨٢/١، ٢٨٣)، ومعاني القرآن للأخفش (٢٦٩/١، ٢٧٠)، والمقتضب (٢٨٣/٣)، والأصول (٢٥٣/٢)، وشرح السيرافي (١٨٠/٢)، والمفصل ٧٣.

(٢) ينظر: معاني القرآن للفراء (٢٩٥/١)، وإعراب القرآن للنحاس (٥٠٩/١)، وشرح السيرافي (١٨١/٢)، ومشكل إعراب القرآن (٢١٤/١).

(٣) ينظر: مجالس ثعلب ٣٠٧، وشرح السيرافي (١٨١/٢).

(٤) ينظر: مجاز القرآن (١٤٣/١)، والتبصرة والتذكرة (٢٦٤/١).

(٥) ينظر: مشكل إعراب القرآن (٢١٤/١).

(٦) ينظر: أمالي ابن الشجري (٩٩/٢).

(٧) ينظر: المقتضب (٢٨٣/٣).

في قول الفراء، وكيف يكون خيرا له من انتهى عن التثليث مثلا، وكان ملحدًا أو معطلًا؟!

المسألة الثانية: حذف حرف النداء مع اسم الإشارة

اختلف النحويون في حذف حرف النداء إذا كان المنادى اسم إشارة، نحو: يا هذا أقبِلْ، وقد نسب الخطيب الإسكافي المنع إلى البصريين، والجواز إلى الكوفيين. وقد قاس الكوفيون نداء اسم الإشارة على نداء العَلم، اعتبارًا بكونه معرفة قبل النداء، قال الإسكافي: "ومن حجتهم أنه جارٍ مجرى (زيد) و(عبد الله) لما كان منادى معرفة، كما أنهما مناديان، وكما تقول: عبدَ الله، وزيدُ، فتحذفُ منهما (يا)، كذلك يجوز أن تقول: هذا أقبلْ، فتحذف منه (يا)"[(١)]. ثم حكى حجة البصريين في عدم جواز الحذف، فقال: "وحجة البصريين أنَّ (هذا) معرفةٌ بالإشارة، فإذا أُدخل في باب النداء كُره أن يُجمع بين (يا) وبين الإشارة التي تضمَّنها المُبهم، كما كُره الجمعُ بين (يا) وبين الألف واللام في نحو (يا الرجل) فتُوصِّل إلى ندائه بـ(أيها)، فلما كُره ذلك نُزعت عنه الإشارة التي كانت تُعرِّفه، وأُلزم إشارة النداء بـ(يا) كالعِوض منها، ولم يجز حذفها، كما لم يجز تنكير (هذا)"[(٢)].

ثم توقع الإسكافي اعتراضًا للكوفيين بأن يقولوا: إذا كانت (يا) ثابتة في التقدير فكأنها ملفوظٌ بها، وإذا كانت في حكم الملفوظ به لم يُخلّ باللفظ حذفه منه. وقد أجاب عن هذا الاعتراض بما يؤيد به مذهب البصريين، فقال: "والجوابُ عن ذلك أن يقال: إنما لم يجز حذف (يا) لأنها لما عُوِّضت مما يَلزمُ لزمتْ، ونزلت منزلة الألف واللام، وهما لا يُحذفان، ويُجريان في التقدير مجرى الإثبات، لا يقال: رجلُ، وأنت تريد: الرجل، فكذلك هذا"[(٣)].

(١) كتاب المجالس ٣٠٧،٣٠٨.

(٢) كتاب المجالس ٣٠٨.

(٣) السابق نفسه.

تحليلٌ ونقدٌ:

أولًا: مذهب البصريين -كما ذكر الإسكافي- هو عدم جواز حذف حرف النداء مع اسم الإشارة[١]. واختاره كثير من النحويين[٢].

ثانيًا: ما نسبه الإسكافي إلى الكوفيين عزاه إليهم -أيضًا- كثير من النحويين، منهم: ابن مالك والرضي وابن القواس وغيرهم[٣]، وقصره أبو حيان[٤] -في البحر- على الفراء، وذكر أنَّ الزجاج اختاره، ولم أجده في "معانيه".

ثالثًا: توسط ابن مالك[٥]، فأجاز بقلة الحذف مع اسم الإشارة؛ اعتمادًا بقلة المسموع، من ذلك قول ذي الرمة:

إذا هَمَلَتْ عَيْنِي لها قال صاحِبِي بِمِثْلِكَ هذا لوعَةٌ وغَرام[٦]

(١) ينظر: الكتاب (٢٣٠/٢)، والمقتضب (٢٥٨/٤)، والأصول (٣٣٨،٣٢٩/١)، والتذييل والتكميل (٢٣٠/١٣).

(٢) ينظر: علل النحو ٣٤٨، واللمع ١٠٩، وشرح اللمع لابن برهان (٢٧٦/١)، وشرح الجمل لابن عصفور (٨٨/٢)، وشرح الرضي على الكافية (٤٢٦/١).

(٣) ينظر: شرح الكافية الشافية (١٢٩١/٣)، وشرح الرضي على الكافية (٤٢٦/١)، وشرح ألفية ابن معط لابن القواس ١٠٤١، والتذييل والتكميل (٢٣٠/١٣)، وتوضيح المقاصد (١٠٥٤/٢).

(٤) ينظر: البحر المحيط (٤٦٧/١).

(٥) ينظر: شرح التسهيل (٣٨٦/٣)، وشرح عمدة الحافظ (٢٩٥/١). غير أنه في شرح الكافية (١٢٩١/٣) أجاز مذهب الكوفيين على إطلاقه.

(٦) البيت من الطويل، في: ديوانه ٢٤٥، برواية: (فتنةٌ) بدل (لوعةٌ)، والمقاصد الشافية (١٧١٣/٤).

أي: بمثلك يا هذا.

والراجح منع الحذف؛ لأنَّ قياس الكوفيين اسم الإشارة على العَلم قياسٌ مع الفارق، وما ورد من ذلك تؤول على الضرورة الشعرية، كما أنه قليل لا يرقى إلى درجة القياس.

المسألة الثالثة: نداء النكرة غير المقصودة

النكرة غير المقصودة هي الباقية على إبهامها وشيوعها كما كانت قبل النداء، ولا تدل على فرد معين مقصود بالنداء، وذلك كقول الأعمى: يا رجلًا خذ بيدي، وقد وقع بين النحويين خلاف في نداء هذه النكرة، فحكى الخطيب الإسكافي الجواز مطلقًا عند البصريين، والمنع عند الكسائي والفراء إلا إذا كانت النكرة موصوفة، أو خلفًا من موصوف بأنْ كانت صفة في الأصل حُذف موصوفها، فيمنعان نحو: يا رجلًا أقبلْ، بينما يجيزان نحو: يا راكبًا أقبلْ، ويا رجلًا راكبًا. يقول: "أجاز البصريون: يا رجلًا أقبلْ، ومنع منه الكسائيُّ والفراءُ، وأجازا: يا راكبًا أقبلْ، وفرَّقا بين هاتين النكرتين بأنْ قالا: إنَّ (راكبًا) صفةٌ تقتضي موصوفًا مذكورًا، ولم يفرِّق البصريون بين المسألتين"(١).

ثم ذكر الخطيب الإسكافي حجتين للكوفيين، وردَّ عليهما منتصرًا لقول البصريين، إحداهما: أنَّ المنادى أصله أنْ يكون واقعًا بين صوتين، نحو: يا زيدَاهُ، فإذا حُذف الصوت من آخر الاسم، وهو الألف، أُقيم مقامه ما يُضاف إليه، نحو: يا عبدَ الله، أو ما يكون مثل المضاف إليه في الإبانة عن الأول، نحو: يا ضاربًا رجلًا أقبلْ، فإذا حُذف ما أُضيف إليه، وكان في حكم الثابت تقديرًا بُني الاسم على الضم، فإذا قلت: يا رجلًا، فقد حذفت الصوت من آخره ولم تعوِّض منه عوضًا يبينه، وليس كذلك: يا رجلًا راكبًا؛ لأنَّ رجلًا قد انقطع إلى راكب، فصار الثاني بيانًا

(١) كتاب المجالس ٣٢٠.

للأول، وواقعًا موقع المحذوف منه في اللفظ. وقد أبطل الإسكافي هذا الأصل الذي ذكره الكوفيون؛ لأنَّ المنادى منصوب بفعل مقدر لا يصح إظهاره، وليس من جهة اتصال آخره بالألف التي قدروها.

والحجة الأخرى أنَّ النداء اختصاص، فإذا ذَكر بعد حرف النداء منكورًا فقد ارتجع ما بنى عليه الكلام من الاختصاص الذي قصده، وإذا قال: يا راكبًا، فقد وفَّق بين عجُز الكلام وصدره، ولم ينقض أوله بآخره؛ لأنَّ الصفة بيانٌ للموصوف. وقد ردَّ الإسكافي تلك الحجة بأنَّ الاختصاص بحرف النداء ليس أكثر من الاختصاص بأنْ تقول: أدعو رجلًا، فإذا جاز أن يُلفظ بها ولم يكن فيه مناقضة كذلك جاز أن تقول: يا رجلًا؛ لأنَّ تقديره: أدعو رجلًا(١).

تحليلٌ ونقدٌ:

أولا: مذهب البصريين(٢) -كما حكى الإسكافي - جواز نداء النكرة غير المقصودة مطلقًا، وعزاه ابن عقيل إلى جمهورهم(٣).

ثانيًا: ما نسبه الإسكافي إلى الكسائي والفراء نسبه ابن السراج وغيره إلى عامة الكوفيين(٤)، وأشار إليه الفراء في "معانيه"(٥)، وقصره الرضي(٦) على الكسائي والفراء كما فعل الخطيب.

---

(١) ينظر: كتاب المجالس ٣٢١،٣٢٢ بتصرف.

(٢) ينظر: الكتاب (١٩٩/٢،٢٠٠)، والمقتضب (٢٠٢/٤،٢٠٣)، والأصول (٣٣١/١،٣٦٩)، وشرح المفصل لابن يعيش (١٢٨/١)، والارتشاف (٢١٨٣/٤).

(٣) ينظر: المساعد (٤٩٠/٢).

(٤) ينظر: الأصول (٣٦٩/١)، وشرح ألفية ابن معط لابن القواس (١٠٤٠/٢)، والارتشاف (٢١٨٤/٤)، والهمع (٣٧/٢).

(٥) ينظر: معاني القرآن للفراء (٣٧٥/٢).

(٦) ينظر: شرح الرضي على الكافية (٣٥٧/١،٣٥٨).

ثالثًا: في المسألة قولان آخران لم يذكرهما الخطيب الإسكافي، أحدهما نُسب إلى الأصمعي، وهو منع نداء النكرة مطلقًا، والآخر للمازني، حيث ذهب إلى أنه لا يُتصور أن يوجد في النداء نكرة غير مُقبَلٍ عليها، وأنَّ ما جاء منونًا فإنما لحقه التنوين ضرورة(١).

والراجح قول جمهور البصريين، فلا مانع من نداء النكرة غير المقصودة، وُصفت أو لم توصف؛ لأنَّ السماع يعضده، كما في قول عبد يغوث الحارثي:

فَيا راكِبًا إمَّا عرَضْتَ فَبَلِّغَنْ ندامايَ مِنْ نجرانَ أنْ لا تَلَاقِيَا (٢)

فالشاهد فيه نصبُ "راكب"، وهو نكرة غير مقصودة؛ إذ لم يقصِد به راكبًا بعينه، إنما أراد راكبًا من الرُّكْبان، يُبلِّغ قومه خبرَه، ولو أراد راكبًا بعينه لَبَناه على الضمّ، وإنّما قال هذا لأنّه كان أَسيرًا. أما قول الكوفيين ففيه تكلف وبُعد، وقد أبطل الإسكافي ما اعتمدوا عليه من حجج.

المسألة الرابعة: علة فتح لام الاستغاثة

تباينت كلمة النحويين في علة فتح لام الاستغاثة، في نحو: يا لَبكرٍ، وقد أورد الخطيب الإسكافي ثلاثة أقوال في المسألة، نسب أحدها إلى البصريين، وهو أنَّ فتحها لدخولها على ما أشبه المضمر، ووقع موقعه باقتران (يا) به، وهي عندهم لام الإضافة، وأصلها الفتح، فإذا دخلتْ على المظهر كُسرتْ؛ ليفرق بين لام الإضافة وبين لام الابتداء، فإذا وقع بعدها مضمرٌ عادت إلى أصلها، وهو الفتح، والمنادى واقعٌ موقع المضمر بوقوعه في الخطاب، والخطاب يكون بالأسماء المضمرة(٣).

(١) ينظر: الارتشاف (٢١٨٣/٤)، والتذييل والتكميل (٢٤٩/١٣، ٢٥٠)، والمساعد (٤٩٠/٢)، والتصريح (٢١٣/٢)، والهمع (٣٧/٢)،

(٢) من الطويل، في: الكتاب (٢٠٠/٢)، والمقاصد النحوية (١٦٨٨/٤).

(٣) ينظر: كتاب المجالس ٣٧٢، ٣٧٣ بتصرف.

أما القول الثاني فعزاه إلى الفراء، وهو أنَّ اللام فُتحت؛ لأنها تُجعل مع (يا) كالشيء الواحد، ومن أصلهم إذا جُعل الشيئان شيئًا واحدًا أن يُبنى آخرهما على الفتح، واحتجَّ بقول الشاعر:

إذا الداعي المثَوِّبُ قال يالَا[1]

وقد وصف الإسكافي قول الفراء بأنه ضعيفٌ جدًّا لا يصح، فقال: "والذي ذهب إليه ضعيفٌ جدًّا لا يصح؛ لأنه موافقٌ في أنَّ اللام تَجُرُّ، وأنَّ الجارَّ مع المجرور كالشيء الواحد، ولا تُرَكَّبُ كلمتان تركيبَ الشيء الواحد وإحداهما مضافةٌ، ولأنْ يُقال: إنَّ اللام مجعولةٌ مع الاسم الذي معها كالشيء الواحد أولى؛ لأنَّ المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد، ولا حجة لهم في البيت الذي أنشده... لأنَّ اللام هنا مُكتفًى بها من الكلمة التي هي فيها"[2].

أما القول الثالث فحكاه عن بعضهم، نقلًا عن الفراء، وهو أنَّ أصل: (يا لَزيدٍ): يا آلَ زيدٍ، فحُذفت الهمزةُ تخفيفًا، والتقى ألفان ساكنتان، فحُذفت إحداهما؛ لالتقاء الساكنين، فبقيَ يا لَزيدٍ. وقد ضعَّفه من جهة اللفظ؛ إذ إنَّ فيه حذف حرفين من الاسم، وكذلك من جهة المعنى؛ لأنَّ القاصد يقصد الاستغاثة برجلٍ واحدٍ، ولا يقصد آلَه، كما أنَّ الآل والأهل متقاربان في المعنى، فلو كان المراد هذا لجُوِّز أهلٌ مكانه[3].

(١) عجز بيت من الوافر، وصدره: فخيرٌ نحن عند الناس منكم
لزهير بن مسعود الضبي في: نوادر أبي زيد ١٨٥، والمقاصد النحوية (٤٨٩/١).
(٢) كتاب المجالس ٣٧٣،٣٧٤.
(٣) ينظر: كتاب المجالس ٣٧٣،٣٧٤ بتصرف.

تحليلٌ ونقدٌ:

أولا: ما عزاه الإسكافي إلى البصريين هو قول ابن جني[١]، واختاره ابن خروف، والعكبري، وغيرهما[٢]. وهو أحد سببين ذكرهما المبرد وابن السراج[٣] – وتابعهما الرضي، وابن عقيل[٤]–، والسبب الآخر عندهما هو قصد التفريق بين لام المستغاث ولام المستغاث من أجله. ومذهب الزجاجي والسيرافي والصيمري[٥] أنَّ اللام فُتحتْ؛ للفرق بين لام المستغاث ولام المستغاث من أجله.

ثانيًا: ما حكاه الخطيب عن الفراء، نقله السيرافي –من قبل– وأبو حيان[٦]، واختاره أبو بكر بن الأنباري[٧].

ثالثًا: ما نقله الخطيب مما حكاه الفراء عن بعضهم في أنَّ أصل: يا لَزيدٍ، يا آلَ زيد، قد ذكره السيرافي[٨]، ونُسب إلى الكوفيين[٩]، وفيه نظر؛ لأمرين: أحدهما: أنَّ الفراء حكاه عن بعضهم، الأمر الآخر: أنه ضعفه من جهتي اللفظ والمعنى، كما ذكر الإسكافي.

والراجح في علة الفتح هو وقوع المنادى موقع المضمر، وهذه اللام إذا دخلت على المضمرات كانت مفتوحة، نحو: لَك، فكذلك عند دخولها على ما يشبه المضمر.

---

(١) ينظر: سر صناعة الإعراب (٣٢٩/١).

(٢) ينظر: شرح الجمل لابن خروف (٧٤٣/٢)، واللباب (٣٣٩/١)، والتصريح (٢٤٣/٢).

(٣) ينظر: الكامل (١٩٧/٣)، والأصول (٣٥١/١).

(٤) ينظر: شرح الرضي على الكافية (٣٥٢/١)، والمساعد (٥٢٦/٢) .

(٥) ينظر: اللامات ٨٨، وشرح السيرافي (٨٩/١)، والتبصرة والتذكرة (٣٥٩/١).

(٦) ينظر: شرح السيرافي (١٤/٨) ط دار الكتب والوثائق القومية ، والتذييل والتكميل (٣٥٢/١٣).

(٧) ينظر: الزاهر في معاني كلمات الناس (١٣٨/١).

(٨) ينظر: شرح السيرافي (١٥/٨) ط دار الكتب والوثائق القومية.

(٩) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٤١٢/٣)، والجنى الداني ١٠٤.

المسألة الخامسة: نُدبة (اثنيْ عَشَر) مسمّى به

حكى الخطيب الإسكافي خلاف النحويين فيما إذا ندبت رجلًا اسمه "اثنا عشر"، فقال: "اختلف النحويون في نُدبة اثني عشر، فقال سيبويه: واثنا عَشَراهْ، وقال الكوفيون: واثْنيْ عَشَراهْ بالياء، وذهب ابن كيسانَ إلى جواز الوجهين معًا"(١).

ثم بين أنَّ حجة سيبويه هي أنَّ قولهم: اثنا عشَر بمنزلة قولهم: اثنان، وأنه في حكم المفرد، و"عشر" بمنزلة النون من "اثنان"، فكما وجب مع النون الألف كذلك وجب مع "عشَر" الألف، كما تقول فيمن اسمه "رجلان": وارجُلاناهْ. أما الكوفيون فيجعلون "اثني" في حكم المضاف، و"عشَر" نازلٌ منه منزلة المضاف إليه، كما تقول: واغلاميْ زيداهْ(٢).

وقد انتصر الإسكافي لسيبويه، وردَّ قول الكوفيين بأنه لا إضافة هاهنا في اللفظ، ولا في المعنى، وإنما نزل "عشَر" منزلة النون في "ابنَيْن"، لا كما نزل "زيدٌ" منزلتها في قولك: غلاما زيدٍ؛ لأنه لا معنى لإضافة اثنين إلى عَشَر، بل التقدير اثنان وعشَرةٌ، ثم قال: "ومما يدل على صحة قول سيبويه أنه لا يجوز إضافة اثنيْ عشَر، كما يجوز إضافة خمسةَ عَشَر، تقول العرب: هذه خمسةَ عَشَرِكَ، إذا أضافت عَشَرَ إلى المخاطب، وهذه خمسةَ عشَري، ولا يجوز ذلك في اثنيْ عشر؛ لأنَّ اثنيْ عشر بمنزلة قولهم: اثنان وعشَرٌ كالنون، ولا تصح الإضافة مع نون التثنية"(٣).

تحليلٌ ونقدٌ:

أولا: ما نسبه الإسكافي إلى سيبويه هو مذهبه، حيث قال: "وكذلك رجل سُمِّي باثنَيْ عشر، تقول: واثنا عشرَاهْ؛ لأنه اسم مفرد بمنزلة قِنّسرين"(٤). وجعله أبو حيان مذهب البصريين جميعًا(٥).

---

(١) كتاب المجالس ٣٤٧.

(٢) كتاب المجالس ٣٤٨ بتصرف.

(٣) السابق ٣٤٨.

(٤) ينظر: الكتاب (٢/٢٢٦).

(٥) ينظر: الارتشاف (٥/٢٢١٨).

ثانيًا: حكى السيرافي[١] –قبل الإسكافي– خلاف النحويين في المسألة، كما حكاه الرضي وأبو حيان وابن عقيل[٢] –بعده– إلا أنَّ الإسكافي تفرَّد بتفصيل القول في حجج كل فريق، والاستدلال لصحة قول سيبويه.

والراجح قول سيبويه؛ إذ لامعنى للإضافة هنا، فالأولى تنزيل عشر منزلة النون من اثنان، لا منزلة المضاف إليه؛ إذ هو في حكم المفرد.

المسألة السادسة: ترخيم الأسماء الثلاثية المتحركة العين

اختلف النحويون في ترخيم الأسماء الثلاثية المتحركة العين، نحو: عُمَر وزُفَر، وقد حكى الخطيب الإسكافي منع البصريين ترخيمها، وإجازة الكوفيين.

ثم أورد الإسكافي حجتين للكوفيين، إحداهما: القياس على الأسماء الثلاثية التي استعملتها العرب محذوفة اللام، نحو: غدٍ ودمٍ وبدٍ، فإذا جاز أن تعود الأسماء إلى حرفين في اللفظ، ولم يُبالَ بذاك مع ثبوته في التقدير، فجائزٌ سقوطه في الترخيم كذلك.

وقد أجاب الإسكافي عن ذلك بأنَّ هذا الحذف عارضٌ في أسماء معدودةٍ لعلل أوجبتْ سقوط لاماتها، وليس كذلك الترخيم؛ لأنه يوجب اطراد الحذف في بابه، فيؤدي إلى شمول الخلل كل اسم ثلاثي متحرك العين[٣].

ثم ذكر حجة الكوفيين الأخرى فقال: "ومما يحتجُّ به الكوفيون أن يقولوا: قد اتفقنا على جواز الترخيم في الثلاثي الذي آخره هاءُ تأنيث، وهو محذوفُ اللام، نحو: ثُبَة وظُبَة، إذا سميت بهما، فقلت: يا ظُبُ ويا ثُبُ، في لغة من يقول: يا حَارُ، فيحصلُ الاسمُ في الترخيم على ما منع البصريون من جوازه، وهو عَوْدُه إلى

(١) ينظر: شرح السيرافي (٢٧/٨) ط دار الكتب.

(٢) ينظر: شرح الرضي على الكافية (٤١٨،٤١٧/١)، والتذييل والتكميل (٣٧٢/١٣)، والارتشاف (٢٢١٨/٥)، والمساعد (٥٣٦/٢).

(٣) ينظر: كتاب المجالس ٢٩١،٢٩٠ بتصرف.

حرفين"[١]. وقد ردَّ الإسكافي ذلك بأنَّ الهاء ليست من بنية الكلمة، واللام قد حُذفت قبل الترخيم، فهو بمنزلة أن تُسمِّي رجلا ببدٍ أو غدٍ، فتناديه فتستعمله في النداء على ما هو عليه في غير النداء، وليس الترخيم هو الذي ردَّ الاسم إلى الحرفين[٢].

تحليلٌ ونقد:

أولا: ما حكاه الخطيب من مذهب البصريين، هو قول جمهورهم[٣]؛ إذ قد نُسب إلى الأخفش جواز الترخيم[٤]، كما أنَّ ما عزاه الإسكافي إلى الكوفيين هو قول بعضهم أو جمهورهم؛ فقد نُسب إلى الكسائي[٥] –وهو رأس الكوفيين– موافقة جمهور البصريين. وجعله ابن السراج قول الفراء[٦].

ثانيًا: الحجة الأولى التي نقلها الإسكافي عن الكوفيين، حكاها ابن السراج[٧]، ونقلها –أيضًا– أبو البركات وأبو البقاء[٨].

ثالثًا: تفرد الإسكافي بذكر الحجة الثانية للكوفيين، فلم ينقلها أحد قبله، وقد أشار إليها أبو البقاء بعد ذلك[٩].

والراجح منع الترخيم؛ للسماع والقياس، أما السماع فلأنه لم يرد عن العرب حتى يعتد به، وأما القياس فلأنَّ الحذف منه يجعله على حرفين، وأقل الأصول ثلاثة.

---

(١) السابق ٢٩١.

(٢) السابق بتصرف.

(٣) ينظر: الكتاب (٢/٢٥٥)، والأصول (١/٣٦٥)، واللمع ١١٧، وأمالي ابن الشجري (٢/٣٠٤)، وتوضيح المقاصد (٣/١١٣٥).

(٤) ينظر: شرح الجمل لابن بابشاذ ٣٣٨، وأمالي ابن الشجري (٢/٣٠٤)، والارتشاف (٥/٢٢٣٢).

(٥) ينظر: الإنصاف (١/٢٩٢)، وتسهيل الفوائد ١٨٨، والارتشاف (٥/٢٢٣٢).

(٦) ينظر: الأصول (١/٣٦٥).

(٧) ينظر: الأصول (١/٣٦٥).

(٨) ينظر: الإنصاف (١/٢٩٢)، والتبيين ٤٥٧، واللباب (١/٣٤٧).

(٩) ينظر: اللباب (١/٣٤٨).

الخاتمة:

يمكن رصد أهم النتائج التي توصل إليها البحث فيما يلي:

- تبين من خلال البحث أنَّ الخطيب الإسكافي بصري المذهب، فقد ردَّ آراء الكوفيين التي عرضها، كما أنه شديد التعصب لسيبويه، فما ذكر له رأيًا إلا انتصر له ودافع عنه، ولم يرجح قول بصري خالف سيبويه إلا في مسألة واحدة، وهي جواز إلحاق ألف الندبة صفة المندوب.
- اعتمد الإسكافي في ردوده على الأصول النحوية من سماع، وقياس، وإجماع، لكنه كان يكثر من الاحتجاج العقلي، والعلل النحوية.
- تبين من خلال البحث صحة نسبة كثير من الآراء إلى أصحابها، غير أنه أغفل نسبة بعض الآراء، كرده على تغليط بعض النحويين لسيبويه، دون أن يصرح باسمهم .
- في بعض الأحيان يحكي إجماع النحويين في مسألة ويريد بهم جمهور البصريين، كما في: حقيقة الألف في الاسم المقصور المنوَّن عند الوقف، وعامل النصب في المفعول معه، وقد يحكي رأيًا للبصريين والمراد جمهورهم، كما في: ترخيم الأسماء الثلاثية المتحركة العين.
- انفرد الخطيب الإسكافي ببعض الآراء التي لم يسبق إليها، مثل رأيه في حقيقة التنوين في (جوارٍ)، و(غواشٍ)، وتفسيره لقول سيبويه: ""وإنْ شئتَ رفعتَ بما نصبتَ"، كما انفرد بذكر بعض الحجج والأدلة لبعض النحويين في بعض المسائل لم تؤثر عمن تقدمه.
- قد تكون بعض ردود الخطيب الإسكافي على النحويين من كلام من سبقه من العلماء، كابن السراج والسيرافي والفارسي، بيد أنه لم يصرح بهم.
- تعدد النحاة الذين ردَّ عليهم الخطيب، وتكرر رده غير مرة على نحوي معين في أكثر من مسألة، كالمازني والزجاج –مثلا–، فقد ردَّ على الأول في أربع مسائل، وعلى الثاني في مسألتين.

- قد يقتصر الإسكافي في مناقشة بعض المسائل على الآراء المشهورة فيها دون أن يشير إلى بقية الأقوال في المسألة، كما في : تصغير (قبائل) إذا سُمِّي به، ونداء النكرة غير المقصودة. وربما يرجع ذلك إلى أن غرضه لم يكن استقصاء الأقوال في المسألة، وإنما كان الانتصار لرأيٍ وتضعيف وردّ الرأي الآخر.
- اهتم الخطيب الإسكافي ببسط الحجج والأدلة، فكان يتوقع ما يمكن للخصم أن يعترض به، ثم يرد ما افترضه من اعتراضات، كما ناقش المسائل التي عرضها بطريقة بارعة، تدل على شخصية نحوية فريدة.
- بدا واضحًا ما لكتاب "المجالس" من قيمة علمية، بما حواه من آراء نادرة للخطيب الإسكافي، لم يذكرها أحد فيما وقفت عليه من مصادر، ولما تضمنه من حجج وأدلة لبعض النحويين، انفرد بذكرها الإسكافي.

ثبت المراجع والمصادر

- ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق د. رجب عثمان محمد، الخانجي، القاهرة، الأولى١٤١٨هـ – ١٩٩٨م.
- أسرار العربية، لأبي البركات الأنباري، دار الأرقم بن أبي الأرقم، الأولى ١٤٢٠هـ.
- الأصول في النحو لابن السراج، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الثالثة ١٤١٧هـ – ١٩٩٦م.
- إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس، تحقيق د. زهير غازي زاهد، عالم الكتب بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ –١٩٨٥م.
- – الأعلام للزركلي، دار العلم للملايين، بيروت، الخامسة عشرة، مايو ٢٠٠٢م.
- الإغفال لأبي علي الفارسي، تحقيق د. عبد الله بن عمر الحاج إبراهيم، مركز جمعة الماجد، الإمارات ١٤٢٤هـ– ٢٠٠٣م.
- أمالي ابن الشجري، تحقيق د. محمود الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، الأولى١٤١٣هـ .
- الانتصار لسيبويه على المبرد لابن ولاد، تحقيق د. زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت، الأولى١٤١٦هـ – ١٩٩٦م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، لأبي البركات الأنباري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، الأولى، ١٤٢٤هـ–٢٠٠٣م.
- الإيضاح العضدي لأبي علي الفارسي، تحقيق د.حسن شاذلي فرهود (كلية الآداب – جامعة الرياض)، الأولى، ١٣٨٩هـ – ١٩٦٩م.
- الإيضاح في شرح المفصل، لابن الحاجب، تحقيق أ.د. محمد أحمد عبد الله، دار سعد الدين، دمشق، الأولى ١٤٢٥هـ–٢٠٠٥م.

- إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل، لأبي بكر بن الأنباري، تحقيق محيي الدين عبد الرحمن رمضان، مجمع اللغة العربية بدمشق١٣٩٠هـ ١٩٧١م.
- البحر المحيط، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق صدقي محمد جميل، دار الفكر، ١٤٢٠هـ.
- البسيط للواحدي، الجزء الثالث، تحقيق د. محمد بن عبد العزيز الخضيري، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ١٤٣٠هـ.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، للسيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت١٤١٩هـ ١٩٩٨.
- التبصرة والتذكرة للصيمري، تحقيق د. فتحي أحمد مصطفى، جامعة أم القرى، دار الفكر، دمشق، الأولى١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين للعكبري، تحقيق د. عبد الرحمن العثيمين، جامعة الملك عبد العزيز١٣٩٦هـ١٩٧٦م.
- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان، من الجزء الأول حتى الثالث عشر، تحقيق د. حسن هنداوي، كنوز إشبيليا- الرياض، الأولى.
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك، تحقيق محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي، ١٣٨٧هـ-١٩٦٧م.
- التصريح بمضمون التوضيح في النحو، للشيخ خالد الأزهري، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية بيروت الأولى ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
- التكملة لأبي علي الفارسي ، تحقيق د. كاظم بحر المرجان، عالم الكتب بيروت، الثانية ١٤١٩هـ
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي، تحقيق د. عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر، الأولى١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
- الجمل في النحو لأبي القاسم الزجاجي تحقيق د. علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، الأولى ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.

- الجمل للجرجاني، تحقيق علي حيدر، دمشق ١٣٩٢هـ-١٩٧٢م.
- الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي، تحقيق فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية بيروت، الأولى١٤١٣هـ- ١٩٩٢م.
- الخصائص لابن جني، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتب المصرية .
- الدر الثمين في أسماء المصنفين لتاج الدين ابن السَّاعي، تحقيق: أحمد شوقي بنبين ومحمد سعيد حنشي، دار الغرب الاسلامي، تونس، الأولى، ١٤٣٠ هـ- ٢٠٠٩م.
- درة التنزيل وغرة التأويل للخطيب الإسكافي، تحقيق د. محمد مصطفى آيدين، جامعة أم القرى، الأولى ١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م.
- ديوان ذي الرمة، تحقيق عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة بيروت، الأولى١٤٢٧هـ.
- ديوان عمر بن أبي ربيعة، تحقيق: د. فايز محمد، دار الكتاب العربي، بيروت، الثانية، ١٤١٦هـ-١٩٩٦م.
- الزاهر في معاني كلمات الناس لأبي بكر بن الأنباري، تحقيق د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة – بيروت، الأولى، ١٤١٢ هـ -١٩٩٢.
- سر صناعة الإعراب لابن جني، تحقيق د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق ، وبيروت، الثانية١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
- شرح ألفية ابن معط لابن القواس، تحقيق د. علي موسى الشوملي، مكتبة الخريجي بالرياض، الأولى١٤٠٥هـ ١٩٨٥م.
- شرح التسهيل لابن مالك، تحقيق د. عبد الرحمن السيد ، د. محمد بدوي المختون، دار هجر، القاهرة، الأولى١٤١٠هـ - ١٩٩٠م .
- شرح جمل الزجاجي لابن خروف (من الأول حتى نهاية باب المخاطبة)، تحقيق د. سلوى محمد عمر، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، الأولى١٤١٨هـ .
- شرح جمل الزجاجي لابن عصفور، تحقيق د. صاحب أبو جناح، وزارة الأوقاف العراقية ١٩٨٠م.

- شرح الرضي على الكافية، تحقيق يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي، الثانية١٩٩٦م.
- شرح شافية ابن الحاجب للرضي مع شرح شواهده لعبد القادر البغدادي، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد وآخرين ،دار الكتب العلمية بيروت، ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م.
- شرح شافية ابن الحاجب، لركن الدين حسن بن محمد الإستراباذي، تحقيق: د. عبد المقصود محمد عبد المقصود، مكتبة الثقافة الدينية، الأولي ١٤٢٥هـ– ٢٠٠٤م.
- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ لابن مالك، تحقيق. عدنان عبد الرحمن الدوري، مطبعة العاني– بغداد ١٣٩٧هـ–١٩٧٧م.
- شرح كتاب الجمل للزجاجي لابن بابشاذ، دراسة وتحقيق حسين علي لفته السعدي، كلية الآداب، جامعة بغداد، ٢٠٠٣م.
- شرح كتاب سيبويه، لأبي سعيد السيرافي، تحقيق أحمد حسن مهدلي، وآخر، دار الكتب العلمية –بيروت– الأولى ١٤٢٩هـ–٢٠٠٨م. والجزء الثامن، تحقيق مصطفى عبد السميع سلامة، وآخر، دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة، ١٤٢٩هـ–٢٠٠٨م.
- شرح الكافية الشافية لابن مالك ، تحقيق عبد المنعم أحمد هريدي ، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، الأولى.
- شرح اللمع لابن برهان العكبري، ت د. فائز فارس، الأولى، الكويت، ١٤٠٤هـ.
- شرح المفصل لابن يعيش، المطبعة المنيرية القاهرة.
- شرح الملوكي في التصريف لابن يعيش، تحقيق د. فخر الدين قباوة، المكتبة العربية بحلب، الأولى ١٣٩٣هـ–١٩٧٣م.
- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية للجوهري، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، الرابعة ١٤٠٧هـ–١٩٨٧م.

- عشرة شعراء مقلون، د. حاتم صالح الضامن، كلية الآداب ببغداد، ١٤١١هـ-١٩٩٠م.
- علل النحو للوراق، تحقيق د. محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض، الأولى١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.
- الفوائد والقواعد لعمر بن ثابت الثمانيني، تحقيق عبد الوهاب محمود الكحلة، مؤسسة الرسالة، الأولى ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
- الكتاب لسيبويه، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الثالثة، ١٤٠٨هـ.
- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون لحاجي خليفة، مكتبة المثنى بغداد، ١٩٤١م.
- الكامل في اللغة والأدب لأبي العباس المبرد، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي بالقاهرة، الثالثة ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧م.
- اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري، تحقيق د. غازي مختار طليمات، دار الفكر دمشق، الأولى ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.
- اللمع في علم العربية لابن جني، تحقيق فائز فارس، دار الكتب الثقافية – الكويت.
- اللامات للزجاجي، تحقيق د. مازن المبارك، دار الفكر، دمشق، الثانية١٤٠٥هـ.
- مبادئ اللغة مع شرح أبياته للخطيب الإسكافي، تحقيق د. عبد المجيد دياب، دار الفضيلة، بالقاهرة، ١٩٩٩م.
- مجاز القرآن لأبي عبيدة، تحقيق: محمد فواد سزكين، مكتبة الخانجي-القاهرة، ١٣٨١هـ
- مجالس ثعلب، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٠م.
- كتاب المجالس لأبي عبد الله الخطيب الإسكافي، تحقيق د. غانم قدوري الحمد، دار عمار، الأولى ١٤٢٢هـ- ٢٠٠٢م.

- المذكر والمؤنث لأبي بكر بن الأنباري، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ١٤٠١هـ-١٩٨١م.
- المسائل الحلبيات لأبي علي الفارسي تحقيق د. حسن هنداوي، دار القلم دمشق، دار المنارة بيروت ، الأولي١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات لأبي علي الفارسي، تحقيق د. صلاح الدين عبد الله السنكاوي، مطبعة العاني، بغداد.
- المسائل المنثورة لأبي علي الفارسي ، تحقيق د. شريف عبد الكريم النجار، دار عمار، الأولى ١٤٢٤هـ-٢٠٠٤م.
- المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل، تحقيق د. محمد كامل بركات، جامعة الملك عبد العزيز، مكة المكرمة، ودار الفكر بدمشق، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.
- مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب، تحقيق ياسين محمد السواس، دار المأمون للتراث بدمشق، الثانية.
- معجم الأدباء لياقوت الحموي تحقيق إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت الطبعة الأولى، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣م.
- معجم المؤلفين لعمر كحالة، مكتبة المثنى، بيروت، دار إحياء التراث العربي.
- معاني الحروف للرماني تحقيق عرفان بن سليم العشا حسونة، المكتبة العصرية، بيروت.
- معاني القرآن للأخفش، تحقيق د. هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الأولى ١٤١١هـ-١٩٩٠م.
- معاني القرآن للفراء، عالم الكتب بيروت، تحقيق أحمد يوسف نجاتي وآخرين، الثالثة ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.
- معاني القرآن وإعرابه لأبي إسحاق الزجاج، تحقيق د. عبد الجليل شلبي، عالم الكتب، بيروت، الأولى ١٤٠٩ هـ-١٩٨٨م.
- المفصل في صنعة الإعراب للزمخشري، تحقيق د. علي بو ملحم، مكتبة الهلال-بيروت، الأولى، ١٩٩٣م.

- المقتضب لأبي العباس المبرد، تحقيق الأستاذ محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة ١٤١٥هـ – ١٩٩٤م.
- المقرب لابن عصفور، تحقيق أحمد عبد الستار الجواري وآخر، الأولى ١٣٩٢هـ–١٩٧٢م.
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، لأبي إسحاق الشاطبي، تحقيق د. عبد الرحمن العثيمين وآخرين، جامعة أم القرى، الأولى١٤٢٨هـ– ٢٠٠٧م.
- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، لبدر الدين العيني، تحقيق د. علي فاخر وآخرين، دار السلام للطباعة والنشر، الأولى ١٤٣١هـ–٢٠١٠م.
- الممتع الكبير في التصريف لابن عصفور، تحقيق د. فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان ناشرون، الأولى ١٩٩٦م.
- المنصف لابن جني، تحقيق إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين، دار إحياء التراث القديم، الأولى١٣٧٩هـ – ١٩٦٠م.
- منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك لأبي حيان الأندلسي، تحقيق د. علي فاخر وآخرين، دار الطباعة المحمدية، القاهرة، الأولى ١٤٣٥هـ–٢٠١٣م.
- ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج، تحقيق د. هدى محمود قراعة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة١٣٩١هـ – ١٩٧١م.
- النكت في تفسير كتاب سيبويه، الأعلم الشنتمري، تحقيق رشيد بلحبيب، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية بالمغرب، ١٤٢٠هـ–١٩٩٩م.
- النوادر في اللغة لأبي زيد الأنصاري، تحقيق د. محمد عبد القادر محمد، دار الشروق، القاهرة، الأولى١٤٠١هـ–١٩٨١م.
- هدية العارفين في أسماء المؤلفين وآثار المصنفين لإسماعيل باشا البغدادي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، للسيوطي، ت. عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية.

- الـوافي بالوفيـات لصـلاح الـدين الصـفدي، تحقيـق أحمـد الأرنـاؤوط، وتركـي مصطفى، دار إحياء التراث، بيروت١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.

- **Certify references and sources**
- - Relishing beatings from Lisan al-Arab, by Abu Hayyan al-Andalusi, investigated by Dr. Rajab Othman, Al-Khanji, Cairo, the first 1418 AH .
- Asrar Al-Arabiya, by Abu Al-Barakat Al-Anbari, Dar Al-Arqam bin Abi Al-Arqam, first 1420 AH-1999 AD.
- - Origins in Grammar, by Ibn Al-Siraj, investigated by Abdul-Hussein Al-Fatli, Al-Resala Foundation, Beirut, third 1417 AH - 1996 AD.
- The Expression of the Qur'an by Abu Jaafar Al-Nahhas, investigated by Dr. Zuhair Ghazi, The World of Books, Beirut, second edition, 1405 AH .
- Al-Alam Al-Zarkali, Dar Al-Ilm for Millions, Beirut, May 15, 2002 AD.
- - Omission by Abu Ali Al-Farsi, achieved by Dr. Abdullah bin Omar Al Haj Ibrahim, Juma Al Majid Center, UAE 1424 AH - 2003 AD.
- - Amali Ibn Al-Shjari, investigated by Dr. Mahmoud Al-Tanahi, Al-Khanji Library, Cairo, the first 1413 AH - 1992 AD.
- Sibawayh's Victory over Al-Mubarrad by Ibn Walad, investigated by Dr. Zuhair Sultan, Al-Resala Foundation, Beirut, the first 1416 AH .
- - Equity in matters of disagreement between the Basri and Kufic grammarians, by Abu Al-Barakat Al-Anbari, investigated by Muhammad Muhyi Al-Din, Al-Mataba Al-Asriya, First, 1424 AH - 2003 AD.
- - Al-Iddah Al-Addi by Abi Ali Al-Farsi, achieved by Dr. Hassan Shazly Farhoud the first, 1389 AH - 1969 AD.

- - Clarification in Sharh al-Mofasal, by Ibn Al-Hajeb, by Prof. Dr. Muhammad Abdullah, Dar Saad Eddin, Damascus, the first 1425 AH.
- - Clarifying the Endowment and the Beginning in the Book of God Almighty, by Abu Bakr bin Al-Anbari, achieved by Muhyi Al-Din Abdul Rahman, the Arabic Language Academy in Damascus 1390 AH.
- Al-Bahr Al-Moheet, by Abu Hayyan Al-Andalusi, investigated by Sidqi Muhammad Jamil, Dar Al-Fikr, Beirut, 1420 AH.
- Al-Basit Al-Wahidi, Part Three, investigated by Dr. Muhammad bin Abdulaziz Al-Khudairi, Imam Muhammad bin Saud University, 1430.
- - Pursuing the Consciousness in the Layers of Linguists and Grammarians, by Al-Suyuti, achieved by Muhammad Abu Al-Fadl, Al-Mataba Al-Asriyyah, 1419 AH .
- - The Insight and the Ticket by Al-Simairi, achieved by Dr. Fathi Ahmed, Umm Al-Qura University, Dar Al-Fikr, Damascus, the first 1402 AH .
- Explanation on the Doctrines of the Basri and Kufic Grammarians by Al-Akbri, by Dr. Abdul Rahman Al-Othaimeen, King Abdulaziz, 1396 AH .
- - Appendix and Summons in the Explanation of the Book of Tas'heel by Abu Hayyan, from the first part to the thirteenth, achieved by Dr. Hassan Hindawi, Treasures of Seville - Riyadh, the first.
- Facilitating the Benefits and Completing the Objectives by Ibn Malik, investigated by Muhammad Kamel Barakat, Dar Al-Kitab Al-Arabi, 1387
- - Declaring the Content of Clarification in Grammar, by Khaled Al-Azhari, by Muhammad Basil, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya, I, 1421 AH

- - The supplement to Abi Ali Al-Farsi, achieved by Dr. Kazem Bahr al-Murjan, The World of Books, Beirut, 2nd 1419AH - 1999AD.
- - Clarifying the purposes and paths with the explanation of Alfiya Ibn Malik for Al-Muradi, by Dr. Abd al-Rahman Ali, Dar al-Fikr 1, 1422 AH
- Sentences in Grammar by Abu al-Qasim al-Zajji, investigated by Dr. Ali Tawfiq Al-Hamad, Al-Resala Foundation, Beirut, the first 1404.-1984.
- - Sentences by Al-Jarjani, investigated by Ali Haidar, Damascus 1392 .
- - The Proximate Genie in the Letters of Meanings for Al-Muradi, by Fakhr Al-Din Qabawah, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya, First 1413 AH .
- - The Characteristics of Ibn Jinni, investigated by Muhammad Ali Al-Najjar, Egyptian Book House.
- Al-Durr Al-Taqeem fi Asma Al-Wusf'in by Taj Al-Din Ibn Al-Sa'i, by: Ahmad Shawqi Binbin, Dar Al-Gharb Al-Islami, Tunis, Al-Oula, 1430
- - Durat Al-Tanzil and Ghorat Al-Ta'weel by Al-Khatib Al-Issabi, investigated by Dr. Mustafa Aydin, Umm Al-Qura, the first 1422 AH.
- - Diwan Dhi Al-Rama, achieved by Abdul Rahman Al-Mustawi, Dar Al-Maarifa, Beirut, the first 1427 AH-2006 AD.
- - Diwan of Omar bin Abi Rabia, investigation: Dr. Fayez Muhammad, Dar Al-Kitab Al-Arabi, Beirut, II, 1416 AH-1996 AD.
- Al-Zahir in the Meanings of People's Words by Abu Bakr bin Al-Anbari, investigated by Dr. Hatem Al-Damen, Al-Resala Foundation , First, 1412

- - The Secret of the Syntax Industry by Ibn Jinni, investigated by Dr. Hassan Hindawi, Dar al-Qalam, Damascus and Beirut, 2nd 1413 - 1993.
- - Explanation of Alfiya Ibn Maat to Ibn al-Qawas, investigated by Dr. Ali Musa Al-Shomali, Al-Khuraiji Library in Riyadh, the first 1405 -1985.
- - Explanation of Tas'heel by Ibn Malik, investigated by Dr. Abdul Rahman Al-Sayed, Dar Hajar, Cairo, the first 1410 AH - 1990 AD.
- - Explanation of the discharge for the eighty, achieved by Dr. Ibrahim bin Suleiman Al-Baimi, Al-Rushd Library, Riyadh, the first 1419 - 1999 AD.
- - Explanation of Jamal Al-Zajji by Ibn Kharouf (from the first to the end of the addressing chapter), achieved by Dr. Salwa Muhammad, Umm Al-Qura University, Makkah Al-Mukarramah, the first 1418.
- - Explanation of Jamal Al-Zajji by Ibn Asfour, investigated by Dr. The owner of Abu Jinnah, Iraq.
- - Explanation of Al-Radhi on the Sufficient, achieved by Youssef Hassan Omar, Qar Younis University Publications, Benghazi, the second 1996.
- Explanation of Shafia Ibn al-Hajib by al-Radi with an explanation of his evidence by al-Baghdadi, by Muhammad Muhyi al-Din - others, Dar al-Kutub al-Ilmiyya, Beirut, 1402 AH.
- - Explanation of Umdat Al-Hafiz and Uddah Al-Lafiz by Ibn Malik, investigation. Adnan Al-Douri, Al-Ani Press - Baghdad 1397AH.
- Explanation of Al-Gamal by Al-Zajji by Ibn Babshath, by Hussain Ali Lafta Al-Saadi, College of Arts, University of Baghdad, 2003 AD.

- - Explanation of Sibawayh's book, by Abu Saeed Al-Sirafi, investigated by Ahmed Hassan Mahdali, Dar Al-Kutub Al-Ilmia - Beirut - First 1429.
- - Explanation of the Healing Sufficient by Ibn Malik, achieved by Abdel Moneim Haridi, Umm Al-Qura University, Center for Scientific Research and the Revival of Islamic Heritage, first.
- Explanation of Al-Lama` by Ibn Burhan Al-Akbri, investigated by Dr. Fayez Fares, First, Kuwait, 1404 AH - 1984 AD.
- Explanation of the detailed by Ibn Yaish, Al-Muniria Press, Cairo.
- Ten galvanized poets, d. Hatem Al-Damen, Arts in Baghdad, 1411 AH.
- - The Syntax Reasons for Al-Warraq, Investigated by Dr. Mahmoud Jassim Muhammad Al-Darwish, Al-Rushd Library, Riyadh, the first 1420
- The Benefits and Rules of Omar Bin Thabet Al-Othmani.
- - The book by Sibawayh, investigation: Abdel Salam Haroun, Al-Khanji Library, Cairo, 3, 1408 AH - 1988 AD.
- - Uncovering Doubts about the Names of Books and Arts by Haji Khalifa, Al-Muthanna Library, Baghdad, 1941 AD.
- - Al-Kamel in Language and Literature by Al-Mubarrad, achieved by Muhammad Abu Al-Fadl, Dar Al-Fikr Al-Arabi, Cairo, 3rd 1417.
- Al-Labbaf fi Al-Illal Al-Banaa and Al-Akbari, achieved by Dr. Ghazi Mukhtar Tulaimat, Dar Al-Fikr, Damascus, first 1416 AH - 1995 AD.
- - Al-Luma' fi Al-Arabiya by Ibn Jinni, achieved by Fayez Faris, Dar Al-Kutub Al-Thaqafiah - Kuwait.

- - Lamat for the glassy, investigation d. Mazen Al-Mubarak, Dar Al-Fikr, Damascus, 2nd 1405AH-1985AD.
- - Principles of Language with Explanation of His Verses by Al-Khatib Cobbler, achieved by Dr. Abdel Majid Diab, Dar Al-Fadila, Cairo, 1999.
- The Metaphor of the Qur'an by Abu Ubaidah, achieved by: Muhammad Fawad Sezgin, Al-Khanji Library - Cairo, 1381 AH
- - Majalis Tha'lab, investigated by Abdel Salam Muhammad Haroun, Dar Al Maaref, Cairo, 1960 AD.
- The Majalis of Abu Abdullah Al-Khatib Al-Isskabi, achieved by Dr. Ghanem Qaddouri al-Hamad, Dar Ammar, the first 1422 AH - 2002 AD.
- The masculine and feminine of Abu Bakr ibn al-Anbari, by Muhammad Abd al-Khaleq Udaymah, the Supreme Council for Islamic Affairs, 1401.
- - Al-Masa'il Al-Halabiyat by Abi Ali Al-Farsi, investigated by Dr. Hassan Hindawi, Dar al-Qalam, Damascus, the first 1407 AH - 1987 AD.
- - Al-Massal Al-Manthura by Abi Ali Al-Farsi, investigated by Dr. Sherif Abdel Karim Al-Najjar, Dar Ammar, the first 1424 AH - 2004 AD.
- The Helper to Facilitate Benefits by Ibn Aqeel, achieved by Dr. Muhammad Kamel Barakat, King Abdulaziz University, Makkah Al-Mukarramah, and Dar Al-Fikr in Damascus, 1400 AH-1980 AD.
- - The problem of expressing the Qur'an by Makki bin Abi Talib, by Yassin Al-Sawas, Al-Mamoun Heritage House in Damascus, second.
- - A Dictionary of Writers by Yaqut al-Hamawi, Edited by Ihsan Abbas, Dar al-Gharb al-Islami, Beirut, first edition, 1414 AH - 1993 AD.

- - A Dictionary of Authors by Omar Kahala, Al-Muthanna Library, Beirut, House of Revival of Arab Heritage.
- The Meanings of the Letters by Al-Rumani, Edited by Irfan bin Salim Al-Asha Hassouna, Al-Asriya Library, Beirut.
- The Meanings of the Qur'an for Al-Akhfash, achieved by Dr. Hoda Mahmoud Qara'a, Al-Khanji Library, Cairo, the first 1411 AH-1990 AD.
- The Meanings of the Qur'an for Al-Farra, The World of Books, Beirut, investigated by Ahmed Youssef Najati and others, third 1403 AH-1983.
- The Meanings of the Qur'an and its Interpretation by Al-Zajjaj, by Dr. Abdul Jalil Shalabi, The World of Books, Beirut, the first 1409 AH-1988.
- Al-Mofassal fi Al-Sana'a Al-Arabization by Al-Zamakhshari, investigated by Dr. Ali Bu Melhem, Al-Hilal Library - Beirut, 1st, 1993.
- - Al Muqtab by Al Mubarrad, achieved by Professor Muhammad Abdul Khaliq Udayma, the Supreme Council for Islamic Affairs, Cairo 1415 AH
- - Al-Maqrib by Ibn Asfour, investigated by Ahmed Abdel-Sattar Al-Jawari and another, the first, 1392 AH-1972 AD.
- - Grammatical purposes in explaining the evidence of the explanations of the millennium, by Badr Al-Din Al-Aini, investigated by Dr. Ali Fakher and others, Dar al-Salaam for printing and publishing, the first 1431 AH.
- Al-Mumt` al-Kabeer fi al-Tasrif by Ibn Asfour, investigated by Dr. Fakhruddin Qabawah, Library of Lebanon Publishers, , the first, 1996.
- - Al-Mansif by Ibn Jinni, investigated by Ibrahim Mustafa, and Abdullah Amin, House of Revival of the Old Heritage, first 1379 AH - 1960 AD.

- Al-Salik’s approach to speaking on the Alfiya of Ibn Malik by Abu Hayyan, by Ali Fakher, Muhammadiyah House, Cairo, the first 1435 AH.
- - What goes out and what does not go out to glass, investigation by Dr. Hoda Qara'a, Supreme Council for Islamic Affairs, , 1391 AH - 1971 AD.
- - Jokes in the interpretation of Sibawayh's book, Al-Alam Al-Shantamari, achieved by Rachid Belhabib, Ministry of Endowments and Islamic Affairs in Morocco, 1420 AH-1999 AD.
- - The Gift of Those Who Know the Names of the Authors and the Antiquities of the Classifieds by Ismail Pasha Al-Baghdadi, House of Revival of Arab Heritage, Beirut.
- - Hama’ al-Hawa’i fi explaining the collection of mosques, by Al-Suyuti, investigated by Abdul Hamid Hindawi, Al-Tawfiqia Library.
- Al-Wafi in Deaths by Salah Al-Din Al-Safadi, achieved by Ahmed Al-Arnaout and Turki Mustafa, Heritage Revival House, Beirut 1420 AH.